تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⵎⵓⵔⴰⵜⵉⴽⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 361

من 26 ماي إلى1 يونيو 2020

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الرأسمالية أو العبودية الجديدة

كلمة العدد

حتمية الصراع وأوهام الدولة الاجتماعية

يسارع العالم إلى الخروج المبكر من حالات الحجر الصحي الذي فرض نفسه بسبب جائحة كوفيد19-. كما يحاول التخلص من القيود التي كبلت الاقتصاد العالمي، والخروج بأقل ما يمكن من الخسائر المحققة في كل الواجهات...

لكن السؤال المطروح اليوم، هو إلى أين سيتوجه العالم الذي فقد ما تبقى من القيم وهيمنت فيه الرأسمالية بسياساتها النيوليبرالية المدمرة؟ وما هي الخيارات الممكنة للدول التابعة؟ وضمنها مغرب التبعية والاستبداد؟

إنها بالتأكيد مرحلة مفتوحة لإعادة ترتيب اصطفافات وعلائق في تقاطبات دولية وإقليمية موجهة إلى إعادة إنتاج نفس العلاقات التي سيدها النظام الرأسمالي بدعاوى إنقاذ اقتصادات الدول والإبحار بها إلى بر الأمان، ولو خلف ذلك ضحايا كضريبة للخروج من الأزمة في إطار ما تعتبره مسألة طبيعية، أن تنتج المنافسة وقوانين السوق مخلفات سلبية ومظاهر اجتماعية سيئة في الهامش. ليس هناك من احتمال آخر غير أن تكون الإمبريالية الأمريكية رأس الرمح في فرض واختيار القطب الرأسمالي وتشكيلته الدولية بما يتناسب مع سياسة إخضاع كل الثروات الطبيعية من مواد خام وطاقات أحفورية (énergies Fossiles) وثروات بشرية مرهونة للاستغلال والعمل بأقل التكاليف. ذلك لمواجهة كل الفرص التي قد تفتح أمام الصين أو أي تكتل آخر من شأنه القطع مع عالم أحادي القطبية الخاضع للإمبريالية الأمريكية أو غيرها أو حتى احتمال بروز قوة مناهضة للإمبريالية.

كل أنظمة الدول التابعة، تترقب صفارات الإنقاذ، تعرض طلبات المساعدات وترهن كل إمكانياتها وثرواتها بل تعرض حتى أنظمتها السيادية للسوق العالمي في بنيته المتحولة. غير أن مجموع شعوب العالم قد خبرت في الوقت الراهن موقعها في الصراع ضد السياسات الليبرالية وما تنتجه من هشاشة وتخريب للمنظومات الاقتصادية والاجتماعية.

إن المغرب الذي عمق من التبعية وما يستلزم ذلك من نظام سياسي قائم على الاستبداد وقمع مطامح الشعب في التحرر والديمقراطية، يقدم كل الإشارات والضمانات المفتوحة لتسخير كل مقدرات بلادنا لفائدة اقتصاد السوق الذي أصبح عقيدة ثابتة للنظام المخزني. يعرض النظام أيضا مشاريع قوانين من ذات المخططات الطبقية، وجيش متكامل من العاملات والعمال من مختلف التجارب والخبرات الجديدة، رهينة من دون سلاح أمام الاستغلال والاضطهاد الطبقيين.

أمام هذه الوضعية، طلعت علينا عدة خيارات ونداءات من هذا الإطار النقابي أو تلك المجموعات السياسية، تبشر وتعرض إمكانياتها تحت التصرف المطلق للنظام تحت شعار"التعاون أو التوافق الطبقي" بديلا عن الصراع الطبقي. ودولة الرعاية الاجتماعية بديلا عن الدولة الوطنية الديمقراطية. هل من حظوظ لقيام الدولة الاجتماعية في بلادنا في ظل التبعية للرأسمال العالمي وتوصيات مؤسساته التي خربت القطاعات العمومية، المهترئة أصلا بفعل انتشار الفساد والريع وهيمنة المافيا المخزنية على كل المشاريع التي تخدم السوق الخارجي على حساب الاكتفاء الذاتي وحماية مصالح المواطنين، لا العصف بهم إلى الهامش كرعايا تحت رحمة دولة المخزن. تقوم الدولة الاجتماعية، وفق ما ظهرت عليه في أوربا وخصوصا في ألمانيا، على تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع، وعلى الدولة حماية المواطنات والمواطنين من احتمال وقوعهم كضحايا لاقتصاد السوق الرأسمالي، وتسن لذلك التشريعات والقوانين ذات الصلة في إطار ما يسمى ب "شبكة التأمينات الاجتماعية".

إن من يريد للمغرب الخلاص من مخلفات الجائحة لا بد أن يكون على علم من أن ذلك رهين بالتخلص من المخزن ومن التبعية وبناء أدوات الصراع الطبقي كواقع يخترق كل المجتمعات بطبقاتها وتناقضاتها. فالأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي وما كشفته جائحة كوفيد19- لا يمكن حلها، بل ليس لها خيار سوى تصريف فاتورتها على حساب وعلى كاهل الشعوب وفي مقدمتها الطبقات الشعبية عموما والطبقة العاملة على وجه التحديد. هذا ما سيدفع الجماهير المفقرة والمأزومة وضعيتها مع الجائحة، إلى رفض هذه السياسات والتوجه رأسا إلى فرض خيار النضال الشعبي ضد السياسات القائمة لدولة المخزن ورفع شعار التحرر والديمقراطية بما يمكنها من تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي. فلا خيار أمام الفاعلين السياسيين والنقابيين وفي المنظمات المستقلة للمجتمع المدني سوى اللحاق بركب الحراكات الشعبية وتمكين الطبقة العاملة من نقابة ديمقراطية وموحدة. ولا بديل للمناضلات والمناضلين الماركسيين والديمقراطيين سوى الرفع من وثيرة المبادرات الموحدة لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

ضيف العدد: م الكبير قاشي

إن الانحطاط الرأسمالي في سعيه وراء الربح لم يغرق إلى هذه الأعماق الرهيبة من الوحشية بمثل ما يحدث في هذا القرن، ومما يزيد الوضع قسوة هو أن البيروقراطيات النقابية المركزية باسم "النقابة المواطنة" المدافعة على مصالح وطن المستثمرين والاستثمار تخلت عن الدفاع على المصالح المادية والمعنوية للعمال ونزعت الثقة لدى العمال من القوة التي تمثلها وحدة صفهم،

الوباء في خدمة النظام 6

هل للمغرب سياسة فلاحية سقوية؟ 10

تزويج القاصرات بالمغرب شكل من أشكال العبودية 12

كورونا والمخزن وتعميق أزمة الشباب بالمغرب 13

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي بجهة الشرق يندد بإقصاء الجهة اقتصاديا وبالفساد والاضطهاد والاستغلال في تدبير أزمة كورونا ويطالب بضمان احترام كرامة وحقوق المواطنين/آت، ووقف انتهاك الحريات العامة

تعيش المنطقة الشرقية أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية نتيجة مواصلة الدولة نهج سياسية الإقصاء والتهميش الاقتصادي للجهة منذ عقود، في غياب تام لمبدأ العدالة المجالية والتوزيع العادل للثروة والاستثمارات بين الجهات، وازدادت حدة هذا الوضع تأزما هذه السنة منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية في مارس الماضي، جراء تفشي وباء كوفيد 19، حيث تعيش المنطقة تحت وطأة المقاربة الأمنية المخزنية لمجابهة الوباء، بدل اعتماد مقاربات تضمن كرامة المواطنين والمواطنات في العيش، خاصة الفئات الهشة من فقراء وكادحين وطبقة عاملة وفلاحين.

وفي هذا السياق، عرفت مناطق بالجهة الشرقية عددا من الاحتجاجات المتفرقة ببركان ووجدة وبني تاجيت...، على خلفية تذمر ساكنة بعض المناطق والأحياء من الطريقة التي تتم بها عملية تقديم الدعم المقدم للأسر، والتي يغلب عليها طابع الإقصاء والزبونية والفساد وتغيب عنها الشفافية في التصرف بالصناديق المخصصة لدعم الطبقات والفئات المتضررة، بالموازاة مع ذلك، عرفت الفترة انتهاكا غير مسبوق لحرية الرأي والتعبير في المجال الرقمي، حيث شهدت أغلب مدن الجهة متابعات للعديد من المناضلين/آت والمواطنين/آت بسبب تدوينات في شبكات التواصل الاجتماعي أوبسبب أنشطتهم النضالية، ومنها:

- استمرار متابعة المناضل الحقوقي مصطفى منصور بزايو بسبب دعمه لاحتجاجات ساكنة مدينة زايو؛
- الحكم الجائر على الناشط الحراكي بالناظور عبد الحق الداوي بست أشهر نافذة على خلفية تدوينة فايسبوكية؛
- اعتقال الناشط الحراكي يونس الحدوتي بالناظور مناضل الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات على خلفية تدوينة فيسبوكية ومتابعته في حالة سراح؛
- استدعاء المناضل عمر الناجي بالناظور على خلفية نشاطه الحقوقي ومتابعته في حالة سراح؛
- استدعاء درك ميضار للأستاذة سهام المقريني بسبب نضالها في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد؛
- استدعاء ومتابعة المناضل عبد الصادق بنعزوزي ببني تيجيت بسبب مشاركته في احتجاجات سوء توزيع الإعانات الموجهة للفقراء بالمدينة؛
- استدعاء ومتابعة فتحي الحمياني ومحمد الحساييني ومحمد بغيدة ببركان، على خلفية أرائهم بخصوص الأوضاع التي تعيشها المدينة، ويتابعون في حالة سراح وحددت لهم جلسات المحاكمة خلال شهر يونيو؛
- الاعتقال التعسفي للطالب محمد المغاري بميضار، ومتابعته في حالة سراح؛
- احتجاز المواطن شاطر سفيان وإهانته بمديرية الأمن بالسعيدية لمدة ثلاث ساعات، حسب تصريحاته، واتهامه بالنصرانية واستفزازه والتدخل في قناعاته الدينية بأسلوب التفتيش في الضمائر.

كما شهدت الفترة اعتقالات ومتابعات مكثفة لمواطنين آخرين بتهمة خرق قانون الطوارئ الصحية (الحجر الصحي)، وكذا تواتر الممارسات التعسفية لرجال السلطة والحاطة من كرامة المواطنين/آت، كاعتداء قائد على مواطن بتندرارة وغيرها من الممارسات التسلطية، مع تنامي عدد من التعبيرات الاحتجاجية للعديد من الفئات حول طريقة توزيع الإعانات، وتوقف أداء الأجور أو عدم أدائها في وقتها أو عدم أدائها كاملة؛

إن الكتابة الجهوية للنهج الديمقراطي بالشرق، إذ تعتبر أن مبدأ حرية الرأي والتعبير والتمتع بكافة الحقوق والحريات في بلادنا هو مدخل أساسي لبناء نظام سياسي ديمقراطي، فإنها أمام هذا المنحى التصاعدي لمحاولة إسكات الأصوات الحرة المناضلة ضد الفساد والتسلط، لثنيها عن المطالبة بالحقوق المشروعة لجماهير الكادحين والعمال،تبلغ الرأي العام ما يلي:

1. إدانتها لحملة الاعتقالات والمتابعات في حق المناضلين والمناضلات على خلفية حرية التعبير والرأي، وتدعو السلطات إلى إيقاف كل المتابعات في حقهم؛
2. تستنكر الظروف التي تم فيها اعتقال عبد الصادق بنعزوز، الذيتم نقلهلمدينة بوعرفة للمثول أمام النيابة العامة، وتركه هناك بعد إطلاق سراحه دون توفير وسيلة نقل لإرجاعه لمدينة بني تاجيت؛
3. تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والرأي ببلادنا ومنهم رفيقنا ياسين فلات بخنيفرة وإيقاف المتابعات في حق كافة المناضلات والمناضلين؛
4. فتح تحقيق عاجل ونزيه في مظاهر الفساد التي شابت تدبير السلطات لعمليات الدعم المقدم للمواطنين وللصناديق المحلية لمواجهة كورونا إعمالا لمبدأ المسؤولية والمحاسبة؛
5. إسقاط مشروع القانون 20.22، والكف عن استغلال ظروف الحجر الصحي للتضييق على الحقوق والحريات وتحويلها الى حجر أمني وسياسي؛
6. مطالبتها بضمان الحق في شروط المحاكمة العادلة للمواطنين "المتهمين بخرق حالة الحجر الصحي" ورفض كل أساليب الشطط ضدهم؛
7. إدانتها ورفضها لكل أساليب التدخل في حرية العقيدة للمواطنين، أو احتقارهم وامتهان كرامتهم بسبب ذلك، والدعوة إلى إسقاط كل القوانين المكبلة لحرية العقيدة.

الكتابة الجهوية . الشرق الثلاثاء 19 ماي 2020

النهج الديمقراطي بمراكش يستنكر مظاهر الفساد في توزيع الدعم وإهمال ظروف العمل

أصدرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بمراكش بيانا، أكدت فيه عن تسجيلها لجملة من مظاهر الفساد التي تكتنف عمليات الاستفادة من الدعم العيني في مجموعة من الأحياء الشعبية، حيث بلغ توزيع قفف المواد الغذائية إلى حد المتاجرة فيها من طرف بعض أعوان السلطة وسماسرة الانتخابات (المحاميد، دوار إيزيكي، دوار برادة، عين ايطي، سيدي امبارك...). كما أدانت في نفس البيان الاصطفاف المفضوح للدولة إلى جانب الباطرونا ضدا على الطبقة العاملة، من خلال التغاضي عن تفعيل الأدوار الرقابية وفرض الالتزام بالإجراءات الاحترازية الوقائية المتعلقة بتوفير شروط الصحة والسلامة في أوساط العمل، والتلكؤ في إغلاق الوحدات الانتاجية والتجارية غير الضرورية، كما حذرت من مغبة استغلال حالة الطوارىء الصحية لتعميق تغول السلطوية والعصف بحقوق الإنسان وتصفية الحسابات السياسية، والإجهاز على حرية الصحافة بمقتضى حالة الطوارئ، خاصة غير التابعة منها للإعلام الرسمي.

النهج الديمقرطي بشتوكة يتضامن مع العمال المطرودين وكادحي المنطقة

عبرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بأشتوكة أيت باها عن تضامنها مع كافة العمال والعاملات ضحايا الاستغلال والتوقيف عن العمل ورفض كل أشكال التمييز والحيف التي تمارس ضدهم بحرمانهم من تعويضات صندوق التضامن وتستنكر ظروف تشغيلهم ونقلهم في ظل مخاوف انتشار فيروس كورونا. وسجلت في بيان صادر عن اجتماعها يوم الأربعاء 13 ماي 2020:

- استمرار معاناة شريحة كبيرة من عمال وعاملات شركة روزافلور بأيت اعميرة الموقوفين/ات عن العمل منذ ماي 2019.
- مشاكل عاملات وعمال شركة صوبروفيل الفرنسية الموقوفات والموقوفين عن العمل منذ 20 مارس الأخير، بسبب جائحة كورونا والمحرومين/ات من تعويضات صندوق التضامن بدعوى أن عمال القطاع الفلاحي غير معنيين بهذا التعويض مما يشكل حيفا وتمييزا إضافيا ضد عمال القطاع الفلاحي.
- مشكل توقيف عاملات وعمال محطة التلفيف لشركة SALADE TIME بأيت أعميرة ورفض شركة الوساطةPLUS INTIREME التي تشغلهم التصريح بهم في CNSS وبالتالي حرمانهم من تعويضات صندوق التضامن، مما عرضهم للتشرد وفقدان مصدر قوتهم.
- مشكل التضييق على الحريات النقابية وطرد عمال نقابيين بشركة SAOAS بانشادن مما دفعهم إلى الاعتصام والاحتجاج أمام الضيعة الفلاحية في ظروف الحجر الصحي.
- مشاكل ضعف وانعدام الإجراءات الوقائية والاحترازية لحماية العمال والعاملات بمجموعة من الشركات سواء أثناء النقل من والى العمل أو أثناء العمل (عدم توفير الكمامات - وغياب ملابس العمل - قلة مواد التعقيم...)
- مشاكل مجموعة من الفئات التي تضررت بشكل كبير بفعل إجراءات الحجر الصحي (الفراشة -الحرفيين والتجار الصغار -عمال المخابز والمقاهي - عمال البناء...) وعدم توصل بعضهم بتعويضات صندوق التضامن.
- استمرار معاناة الحرفيين والفراشة بالسوق المركزي ببيوكرى الذين تم تفكيك وإخلاء المكان الذي كانوا يستغلونه لممارسة أنشطتهم دون إيجاد بديل لهم مما عرض الكثير منهم للبطالة وعدم الاستقرار.
- مشاكل ومعاناة ساكنة المنطقة الجبلية بأيت باها التي تتعرض لاعتداءات من طرف الرعاة الرحل أمام أعين السلطات المحلية. إضافة إلى مشكل العطش الذي تعاني منه ساكنة مجموعة من دواوير جماعة تسكدلت بسبب سوء التدبير والحسابات الضيقة علاوة على توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات.
- اختلالات ومشاكل توزيع الدقيق المدعم ومعاناة الفلاحين الصغار والكسابة من آثار الجفاف الذي تعاني منه المنطقة وغياب الدعم والأعلاف للماشية.

وطالبت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بإيجاد حل عاجل لوضعية عاملات وعمال شركات: روزا فلور - صوبروفيل - PLUS INTIREME - SAOAS....وحملت المسؤولية في هذه الملفات للسلطات المحلية ومندوبية التشغيل وللباطرونا الاستغلالية، ودعت العمال والعاملات إلى اليقظة والحذر والتضامن وفضح كل أشكال الاستغلال والإهمال في ظل ظروف الحجر الصحي الذي تضحي فيه الطبقة العاملة بأرواحها مقابل الجشع ومراكمة الأرباح من طرف الباطرونا الاستغلالية.

وعبرت عن تضامنها مع الحرفيين والفراشة في السوق المركزي لمدينة بيوكرى وطالبت بإيجاد حل عاجل يضمن لهم حقهم في ممارسة انشتطهم التجارية بعيدا عن كل أساليب التخويف والابتزاز والاستغلال الانتخابوي.كما طالبت بإيجاد حل لمشاكل الفلاحين الصغار والكسابة الذين يعانون بسبب توالي سنوات الجفاف وغياب الدعم الكافي وعدم توفير الأعلاف للماشية والتي وإن توفرت يتم توجيهها لأصحاب النفوذ وحرمان غيرهم.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الدار البيضاء

شبكة تقاطع للحقوق الشغلية تنبه للمخاطر التي تهدد حياة وسلامة العاملين بشركة صومكا

نبهت شبكة تقاطع للحقوق الشغلية للمخاطر التي تهدد العاملين بشركة "صومكا" جراء وباء كورونا وجاء في بلاغ أولي للشبكة على اثر الاصابات المعلنة في صفوف العاملين بالشركة:

في الوقت الذي تلزم فيه الدولة عبر اجهزتها المختلفة بالجهات والعمالات والأقاليم المواطنين على الالتزام بالحجر الصحي رغم التكاليف المرهقة لهذا الحجرخاصة امام عدم استفادة شريحة واسعة من المواطنين والمواطنات من الدعم بكل اصنافه وبالنظر لمستلزمات العيش الصعبة خاصة برمضان مانعة اصحاب المهن البسيطة من باعة متجولين وفراشة واصحاب "الموقف" وكذلك اصحاب الدكاكين والمقاهي من مزاولة مهنهم، نجدها تفتح المجال واسعا امام الشركات الكبرى خاصة العابرة للقارات في استئناف عملها رغم عدم ملحاحية انتاجه في الوقت الحالي وهو ما ادى ويؤدي الى الانتشار الواسع لوباء كورونا وسط العمال واسرهم وبالتالي الانتقال بسرعة وسط الاحياء الشعبية التي يسكنونها وهو ما اعلن عنه اليوم بشركة صوماكا (لسيارات رونو) بالدار البيضاء من اصابة 32 حالة بهذا الوباء مع استمرار اجراء مزيد من الاختبارات على باقي العمال.

وطالبت شبكة تقاطع للحقوق الشغلية بالدار البيضاء عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بمزيد من الحزم واليقظة في ما يخص استئناف الشركات لعملها دون اتخاذ ما ينبغي من مستلزمات الحيطة والحذر، معبرة عن تضامنها مع هؤلاء العمال والعاملات وعن متمنياتها بالشفاء والسلامة للمصابين/ ات لهم ولاسرهم.

21-5-2020

بومية

فرع الجمعية ببومية يستنكر ممارسات رجل سلطة اتجاه الساكنة

استنكر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببومية اقليم ميدلت، اللجوء لأسلوب "التصرفات التسلطية" الصادر عن قائد بومية، معلنا تضامنه مع كل "ضحاياه الذين تعرضوا للإعتقال والإهانة والكلام الساقط، خاصة بعض المعوزين والكادحين والفلاحين والحرفيين وأصحاب المحلات التجارية والمهنية".

وجاء في بيان اللفرع، أنه توصل بعدة شكايات وطلبات مؤازرة من طرف عدد كبير من مواطنين من بومية والنواحي، يشتكون من "الشطط والتسلط والإهانات التي يقترفها أو يتسبب فيها" قائد بومية، رغم أصداره في مناسبات عدة لبيانات استنكارية تشجب التصرفات غير المبررة لهذا المسؤول و"أساليبه البائدة حسب البيان، في ترهيب المواطنين وإهانة كرامتهم ونهج أسلوب الإنتقام والانتقائية في التعامل معهم وتعطيل مصالحهم واعتقال بعضهم، ...". وانتقدت مكتب فرع الجمعية، تمادي هذا المسؤول في سلوكاته التي تخلق جوا من الإحتقان والسخط الشعبي في هذه البلدة الهادئة والمهمشة، وجعل من مقر القيادة في بومية مرفقا للإستجوابات البوليسية والتعسفات المجانية وتخويف المواطنين بدل القيام بواجبه في التواصل معهم والإستجابة لمطالبهم وقضاء مصالحهم وحل مشاكلهم المتفاقمة في هذه الظروف الصعبة".

كما ندد البيان "بالانتقائية والزبونية والحزبوية الضيقة التي شابت عملية توزيع الإعانات والقفف الرمضانية في مركز بومية وضواحيه، جراء عدم تحمل هذا القائد لمسؤوليته في هذه الظروف الاستثنائية، مما أدى إلى تعاظم التوظيف السياسي والإنتخابي والإنتهازي لهذه المساعدات".

وحمل مكتب فرع الجمعية المسؤولية لعامل إقليم ميدلت في أي احتقان أو تداعيات قد تنتج عن "السلوكيات الرعناء لهذا القائد"، خاصة في ظل تردي الأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية خلال فترة الحجر الصحي جراء جائحة كورونا...

مراكش

الجمعية تندد بالتمييز ضد العمال المغاربة وتطالب باحترام حقوقهم

عبر مكتب فرع المنارة مراكش للجمعية المغربية لحقوق الأنسان،في بيان صادر بتاريخ الجمعة 22 ماي 2020، عن استنكاره الشديد للوضعية المأزومة لعاملات وعمال شركة Swissport، حيث منذ توقف الرحلات الجوية في ظل وضعية حالة الطوارئ الصحية، بدأت معاناة العملات والعمال، مما دفعهم في 20 ماي الجاري إلى تنظيم وقفة إحتجاجية بمطار مراكش على غرار باقي المطار خاصة مطار محمد الخامس بالبيضاء، للمطالبة بمستحقاتهم الأجرية والمنحة السنوية عن سنة 2019، نظرا لتوقف المؤقت نشاط الشركة بسبب ظروف الطوارئ الصحية، وقد تدخلت السلطة المحلية لمنع الوقفة وإلغائها بمبرر حالة الطوارئ الصحية التي تفرضها جائحة كرونا، وإعطاء كذلك فرصة للمفاوضات بين ممثلي العمال وإدارة الشركة تحت إشراف ممثلي الحكومة داخل اللجنة الوطنية لفض منازعات الشغل.

وأعلن مكتب فرع الجمعية أنه قد سبق للمكتب النقابي وممثل عن الشركة والسلطة ومندوبية التشغيل، أن إجتمعوا في إطار اللجنة الإقليمية لحل منازعات الشغل على مستوى عمالة مراكش، لكن تشبت الشركة بقراراتها المتمثلة في الإستغناء عن حوالي 60 في المائة من العاملين، وتقليص الرواتب إلى النصف حتى نهاية 2020، وغيرها من الشروط المجحفة في حق العمال ،دفع ممثلي العمال الى رفض العرض الذي ، ليتم رفع الملف إلى اللجنة الوطنية لحل منازعات الشغل.

وسجل فرع المنارة بمراكش، أن عاملات وعمال شركة " سويسبور Swissport في مطارات العديد من الدول، ورغم توقفهم المؤقت عن العمل لازالوا يتوصلون برواتبهم كاملة. كما يسجل أن الشركة إستغلت الجائحة لتتملص من كل إلتزاماتها إتجاه العمال، بما فيها عدم إحترام عقود الشغل، والإجراءات التي إتخذتها الدولة إتجاه المقاولات والشركات فيما يخص تدبير التشغيل في المرحلة الحالية، وخاصة دعم العمال المصرح بهم من طرف المقاولات لذى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبناءا عليه، عبر مسؤولو الفرع عن تضامنهم مع عاملات وعمال شركة " سويسبور" Swissport بمطار مراكش المنارة، مؤكدين على ضرورة احترام حقوق كل الفئات من العمال، العاملين بعقود دائمة او محدودة ، وأيضا العاملين بموجب عقود الوكالة الوطنية لانعاش الشغل والكفاءات ANAPEC.

و استنكر بيان الفرع أساليب التمييز من طرف إدارة الشركة إتجاه العمال المغاربة وعدم معاملتهم كمثيليهم في الدول الأخرى، علما أنهم يؤدون نفس المهام والأشغال، وساهموا في ثنمية مقدرات الشركة وعائداتها المالية وتوسعها وطالب بصرف كل المستحقات غير المسواة للعاملات والعمال، خاصة اجرة شهرين والمنحة السنوية لسنة 2019.

واضاف بيان الفرع: "نستنكر كل المحاولات الرامية الى تحميل العمال الانعكاسات السلبية للازمة، وندعو الى إجراء حوار جدي ثلاثي يفضي الى نتائج متوافق عليها بين ممثلي العمال وادارة الشركة، يراعي المطالب العادلة للشغيلة، ووقف وإبطال كل أشكال التسريح أو الطرد من العمل، واعتماد مقاربة تحافظ على سريان عقود الشغل وتحترم حقوق العمال وتستحضر تضحياتهم وعطاءاتهم أيام الرخاء والظرفية الحالية....

ووضح فرع الجمعية كون شركة "سويسبور Swissport" تعد من الشركات المتعددة الاستيطان المختصة في الخدمات الارضية للمطارات على الصعيد العالمي، والتي يوجد مقرها الإجتماعي بمدينة زوريخ السويسرية. والحائزة على صفقة الخدمات الأرضية للمطارات من طرف المكتب الوطني للمطارات منذ سنة 2012 لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد، وتعمل الشركة بالخدمات الأرضية في 15 مطارا موزعة في المغرب وتقدر رحلاتها ب 60.000 رحلة جوية ذهابا وإيابا في السنة أي بمعدل 8 ملايين مسافر بحيث تحتكر هاته الشركة أكثر من 25 % من حصة السوق ، وتعمل مع العشرات من الشركات الجوية العالمية.

ويعتبر مطار مراكش أكبر نقطة من حيث عدد الرحلات بالمغرب سواء الدولية والداخلية كذلك، وتشتغل به حصة الأسد من مجموع عاملات والعمال هذه الشركة.

المحمدية

عاملات معمل "طوبكندي" تحتج على عدم صرف أجورهن

قام مناضلات من النهج الديمراطي بالمحمدية بزيارة تضامنية لعشرات العاملات اللواتي نظمن وقفة احتجاجية أمام معمل "طوبكنديtopcandy" المختص في إنتاج الحلويات (بسيكوي، كوفرية...biscuits،gaufrettes) وذالك يوم السبت 23ماي2020. ويوجد المعمل بجماعة سيدي موسى المجدوب (ضواحي المحمدية).

فرغم الحرارة، وشروط "الحجر الصحي"، والصيام (ليلة العيد) والبعد عن المدينة، فإن ضحايا الاستغلال قد نظمت الوقفة احتجاجا عن عدم توصلها باجورها، وعن عدم تصريحها من طرف الباطرون لصندوق الضمان الاجتماعي...

وتشتكي العاملات من عدم توصلهن بأجور هن رغم هزالتها علما أنهن تشتغلن في ظروف صعبة: شروط الإنتاج داخل المعمل، خطر جائحة كورونا، انعكاسات الصوم على الصحة في تلك الظروف...،

هكذا يعيش ضحايا الاستغلال بالمحمدية كمثيلتها عبر ربوع المغرب عرضة لتحالف الباطرونا المفترسة المدعمة من طرف مختلف أجهزة الدولة. في غياب التضامن الفعلي والفعال للنقابات، وللقوى السياسية المناضلة، حيث الكل يتستر وراء "الحجر الصحي"... ؟

كل التضامن مع ضحايا البرجوازية الرأسمالية، المدعمة من طرف الأجهزة المخزنية..

ع. ل. (فرع النهج الديمقراطي بالمحمدية.)

عائلة كيحل المشردة بدوار الصافي ضحية "كورونا".

أخبرتنا العائلة أن معيلها ،الابن الأكبر، العامل بشركة SOMACA بالدار البيضاء قد أصيب بجائحة كورونا وهو موجود منذ الأربعاء 20 ماي بالمعرض الدولي بالدار البيضاء.

لم تتوصل العائلة بنتائج الفحوصات التي أجريت لجميع أفرادها(يوم الخميس 21 ماي، ويوم الجمعة 22ماي).

و للتذكير، فان أفراد العائلة (20حسب تصريح الضحايا) مكدسون منذ شهور في "خزانة العزاء" "المهداة" لهم من طرف الجماعة (بدل التضامن والدعم الفعلي) وذلك بعد تشريدهم على اثر حكم قضائي لصالح صاحب الأراضي الفلاحية (في الأصل) والتي يريد صاحبها تحويلها إلى عقار لتشيد مباني...

الأسرة تقطن براكة منذ عقود مضت باتفاق مع صاحب الأراضي الفلاحية (تقريب قوة العمل من مكان العمل)...

و للإشارة فان "خيمة العزاء" لا تتوفر على ماء، على مرحاض...

كل التضامن مع عائلة كيحل ضحية المضاربة العقارية، وضحية "كورونا".

و من جديد نطالب الجهات المعنية بتوفير سكن لائق للأسرة المشردة، والتي ستزداد معاناتها مع إصابة معيلها .

على فقير، عضو فرع النهج الديمقراطي بالمحمدية.

الصور مأخوذة خلال زيارة سابقة.

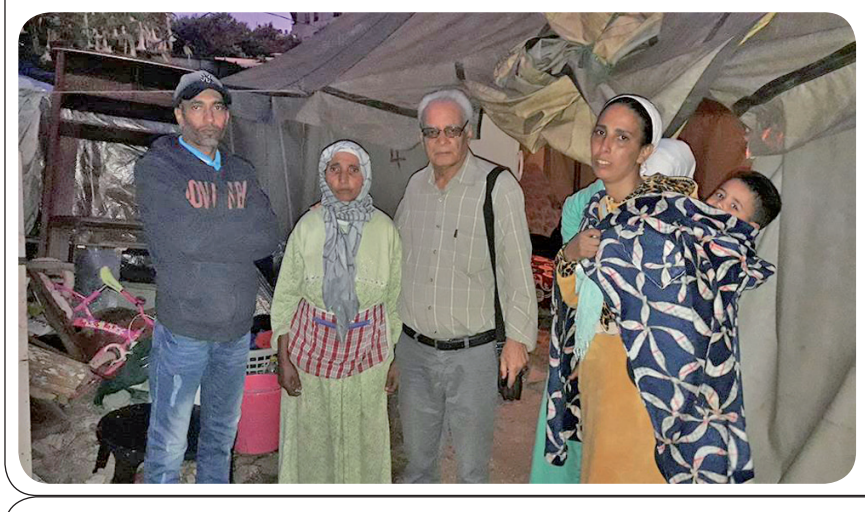

عمال/ات شركة "يازاكي" عرضة للاستغلال والتجويع والتسريح

يتعرض عمال وعاملات شركة "يازاكي" اليابانية لعدوان على مكتسباتهم الشغيلة. حيث حُرِمَ العمال- ات من تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بعدما توقفت الشركة منتصف شهر مارس الماضي عن الانتاج بعد فرض حالة الطوارئ الصحية. وقد عمدت الشركة في نهاية شهر أبريل 2020،إلي رفضت تجديد عقود أزيد من 100 من الأجراء والأجيرات بعقود محددة المدة، التي كانوا يشتغلون بها.

ووجد العمال/ات أنفسهم بلا دخل، حيث لم يتوصلوا سوى بتسبيق جد ضئيل يتمثل في نصف المبلغ الشهري، بالإضافة لـ 500 درهم (منحة عيد الفطر) و750 درهم (نصف منحة عيد الأضحى) مع اقتطاع 6 أيام من رصيد الإجازة السنوية.

وقد دعي العمال/ات لاستئناف العمل، بعد تشغيل بشكل جزئي لبعض وحدات الشركة بدءً من 5 مايو. مع ما يشكل ذلك من خطر انتشار الجائحة في صفوفهم خصوصا مع ظهور بؤر وبائية في العديد من الوحدات الصناعية،

للاشارة: "يازاكي" شركة متعددة الاستيطان (يابانية الأصل) متخصصة في صناعة أجزاء السيارات، تشغل ما يناهز 15 ألف عامل بثلاثة فروع في طنجة، القنيطرة، مكناس، قدمت للاستثمار بالمغرب لقربه من السوق الأوروبية، وتربطها علاقة تجارية مع شركة رونو نيسان.

استفادت "يازاكي" من مزايا مالية وضريبية... ومزايا أخرى توفرها المنطقة الصناعية الحرة (يد عاملة مؤهلة بأجور جد متدنية، قوانين في خدمة رأس المال، قمع العمل النقابي...)،

هكذا وفي غياب عمل نقابي مكافح ومتضامن يوحد نضال العمال ضد الاستغلال وجشع الرأسمال الذي لا يهمه إلا الربح السريع على حساب صحة وسلامة وحياة العمال، لا مناص من بناء حزب الطبقة العاملة لمواجهة جبروت الرأسمالية المتوحشة.

عن "العمل غير المنتج"

الحيسن لعنايت

عندما نقول بأن الرأسمال + العمل تَنتج عنه فائض القيمة التي مصدرها قوة العمل الزائدة الغير مؤدى عنها من طرف الرأسمال وأن فائض القيمة هذه بدورها تشكل مصدر الربح الذي ينمي التراكم الرأسمالي، فذلك لتبيان أن ما ينتج ثروة البورجوازية ويوسعها هو العمل المأجور....

العمال المضربون وحدهم من يعرف أن القوة العمومية عندما تتدخل لإخلائهم من وحدة إنتاجية عند احتلالها أو الاحتجاج أمامها، ليس من باب حسم شنأن وقع بين "قبيلة قوى التدخل الأمنية" و"قبيلة العمال"... فتدخل قوى القمع ضد العمال هدفه هو الدفاع عن الرأسمال بما ينمي فائض القيمة.

فالرأسمالي وحده يعرف أن وحدة صناعية يجب أن تستعين بمهندسين ومبدعين لتنمية وتحسين إنتاجها أو تدميرها وتفكيك قوى الإنتاج بها، بما يسمح بوضع وسائل وقوى جديدة محلها، بما يحافظ على مستوى فائض القيمة وزيادتها... وللرأسماليين عبرة في اندحار الصناعة التقليدية أمام الصناعة الممكننة.

والطبقة البرجوازية هي وحدها من تعرف أن استمرارها يتطلب بالضرورة بسط قبضتها على الدولة الناطقة باسمها، والتي توفر لها ما هي في حاجة إليه من مدارس وكليات ومعاهد عليا تسهر على تكوين منتجين مباشرين مؤهلين ومهندسين وتقنيين ومبدعين ومثقفين، يسهرون على الهيمنة الإيديولوجية، في خدمة الاستغلال، ومن ترسانة أمنية وقضائية يوظف فيها مأجورون يسهرون على ضمان استمرارية التراكم الرأسمالي.

من هنا يظهر أن مفهوم العمل غير المنتج في النظام الرأسمالي لا معنى له بالمطلق، فهو من بقايا التعريفات الموروثة عن سميث وريكاردو الذين يعتبرون بأن الدولة فوق الطبقات أو أداة للتوازن فيما بينها... إنه مصطلح وضع لكي يتمكن الماركسيون من التمييز بينه وبين العمل المنتج المباشر بمعنى العمل الذي ينخرط مباشرة في دورة الإنتاج الرأسمالية...

فالعمل المنتج المباشر هو الذي يعطيه الماركسيون أهمية لأن هدف الماركسية هو تغيير العالم بالقضاء على الرأسمالية المستغلة للإنسان، سواء عبر العمل المأجور المنتج المباشر أو العمل المأجور غير المباشر... فسلسلة الإنتاج الرأسمالية لا يمكن توقيفها إلا بسيطرة المنتجين المباشرين على وسائل الإنتاج...

هذه السيطرة على وسائل الإنتاج ليس فقط لتلبية مصالح المنتجين المباشرين المندمجين في سلسلة الإنتاج الرأسمالي بل كذلك مصالح كل المأجورين الذين توظفهم الدولة البرجوازية لخدمة التراكم الرأسمالي، وإلا أصبحت دولة المنتجين لا يمكن نعتها بدولة تخدم مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب باستثناء البورجوازيين الذين يتشبثون بتوظيف وسائل الإنتاج في الاستغلال الرأسمالي....

تجربة الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية

الجزء 4/4

تاج السر عثمان

6 – فترة الديمقراطية الثالثة " 1985 – 1989 ":

– قانون النقابات لسنة 1987 :

– بمبادرة من الشيوعيين والنقابيين ، تمّ طرح ضرورة إلغاء القوانين النقابية المايوية المقيدة للحريات ، وتصفية آثار مايو ، وتلكات حكومة الصادق المهدي في ذلك ، حتى انتزع النقابيون قانون النقابات لسنة 1987 ، وهذا القانون شارك فيه النقابيون ، وكان مقبولا . فما هي سمات القانون؟ .

– كفل القانون حق الاضراب ، وسمح للاتحادات أن تكون مجلسا عاما يجمعها، وتكون عام 1988 المجلس العام للنقابات .

– من عيوب القانون أنه جزأ اتحاد الموظفين الواحد إلي ثلاثة اتحادات منفصلة للموظفين والمهنيين والفنيين والمعلمين، بجانب الاتحاد العام لنقابات العمال.

– طالب مؤتمر اتحاد الموظفين والمهنيين في سبتمبر 1987 بالغاء القوانين المقيدة للحريات النقابية ممثلة في قانون النقابات لسنة 1977 ، وقانون علاقات العمل الفردية لسنة 1981، وقانون العلاقات الصناعية لسنة 1976 ، وقانون ضوابط الخدمة المدنية لسنة 1983.

– بعد الاجراءات الاقتصادية التي قررتها حكومة الصادق المهدي بزيادة أسعار السكر والسلع الاستراتيجية، رفع المكتب التنفيذي لاتحاد الموظفين والمهنيين مذكرة بتاريخ 7 /1/ 1989 ، قدمت فيها البديل لزيادة السكر والاجراءات الاقتصادية الذي يمكن تلخيصه في الآتي: وقف الحرب ، الاصلاح الضريبي، خفض مصروفات الجهاز السيادي والوزاري والتشريعي والحكم الاقليمي، الابقاء علي مجانية التعليم والعلاج، رفض التشريد والخصخصة ، إعادة تدريب العمالة، ،رفض رفع الدعم ، تقليص الايجارات ، اصلاح الجهاز الضريبي، الاصلاح المصرفي ، الاصلا الجمركي، استرداد المال المنهوب ، التحكم في التجارة الخارجية، رفع الإنتاجية ودور العاملين، ، تخفيض وتركيز الأسعار ودعم السكر والبترول، والأدوية والذرة ، تخفيض الايجارات في السكن، والمواصلات وتوفير الخدمات الاجتماعية، المحافظة علي أسعار السلع التموينية، ، إعادة علاوة المعيشة للمحافظة علي القوى الشرائية للأجور ومستوي معيشة العاملين . الخ.

• قاد المجلس العام اضرابا عاما ضد زيادة السكر أجبر الحكومة علي التراجع. وتم اسقاط حكومة الوفاق التي كانت تتكون من أحزاب الأمة بقيادة الصادق المهدي والاتحادي الديمقراطي بقيادة محمد عثمان الميرغني، والجبهة القومية الإسلامية بقيادة الترابي،، وتم تكوين حكومة الوحدة الوطنية الواسعة.

• من سلبيات القانون 1987 ايضا سلطات المسجل الذي يتدخل في مراجعة اموال الاتحادات والنقابات، بدلا من الجمعية العمومية، وكذلك له الحق في إلغاء الانتخابات التي تجرى في أي اتحاد أو نقابة، هذا فضلا أن الحياد شرط أساسي في وظيفة المسجل ولذلك يجب أن يكون المسجل أحد اعضاء الهيئة القضائية، ويعين بقرار منها، لا من مجلس الوزراء.

7 – فترة انقلاب الإسلامويين "يونيو –1989 أبريل 2019".

بعد الاضراب العام ومحاصرة النظام بعد توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية (اتفاقية الميرغنى – قرنق) للحل السلمي لمشكلة الجنوب، قطع الإسلامويون أو الجبهة القومية الإسلامية بقيادة الترابي الطريق السلمي ، وقاموا بانقلاب 30 يونيو الذي صادر الحريات الديمقراطية والنقابية في انقلاب فاشي دموى لم تشهد البلاد له مثيلا، وتمّ حل الأحزاب والنقابات وإلغاء قانون 1987 والبرلمان ، ومصادرة حرية العمل النقابي ، وتشريد الآلاف من من النقابيين والعاملين . كما صدر حكم بالاعدام علي الدكتور مامون محمد حسين ود. سيد محمد عبدالله ، بعد اضراب الأطباء، مما وجد استنكارا واسعا محليا وعالميا اجبر الحكومة علي التراجع، وأصبح الاضراب عقوبته الاعدام في القانون الجنائي!!!في الأيام الأولي للانقلاب .

– صدر قانون النقابات لسنة 1992 ، واللائحة التفسيرية ، ولائحة تكوين النقابات العمال لسنة 1992 ، ولائحة تكوين الاتحادات المهنية لسنة 1992 .

– كانت تلك القوانين الأكثر ظلامية في تاريخ العمل النقابي، وانتهاكا لحق التنظيم ومصادرة استقلال وديمقراطية العمل النقابي ، وتمّ إلغاء النقابة الفئوية ، واستبدالها بنقابة المنشأة.

– تمّ تعريف العامل " أي شخص يقوم بأي عمل لقاء أجر، سواء كان ذلك راتبا أو جعلا أو اي مقابل" لتأسيس نقابة واحدة في مواقع العمل تضم جميع العاملين .

– تمّ تعريف المنشأة " تضم أي موقع أو مواقع عمل تضم مجموعة من العمال"، وكان الهدف اضعاف العمل النقابي وتشتيت شمله.

– في المادة (4) تمّ استثناء فئات القضاة والمستشارين القانونيين لديوان النائب العام وأعضاء السلك الديبلوماسي والضباط الإداريين من حق التنظيم النقابي.

– حدد القانون عدد أعضاء النقابة بأن لا يقل أعضاء النقابة عن " 100" عضوا ، والا يقل عدد الهيئة الفرعية عن 50 عضوا.

– تمّ ربط أهداف النقابات بالسلطة كما جاء في تحقيق أهداف المشروع الحضاري للجبهة الإسلامية.

وهو قانون يصادر حرية العمل النقابي ، ويربط النقابات بالدولة ، ويتعارض مع مبادئ منظمة العمل الدولية.

– قاوم الحزب والنقابيون والعاملون القانون حتى تمّ تعديله إلي قانون 2001 ، والذي لم يشترك في إعداده كل المنظمات النقابية ، واحتفظ القانون بنقابة المنشأة الذي وجد معارضة ومقاومة شديدة.

– استمرت المقاومة، وكانت الحصيلة قانون النقابات لسنة 2010 ، الذي كفل حق الاضراب والكلية الانتخابية، لكن القانون حد من حرية النشاط النقابي بارتكازه علي نقابة المنشأة ، ولائحة الوزير ، وبالسلطات الواسعة للمسجل.

– واصل الحزب مع النقابيين والعاملين النضال من أجل تحسين اوضاع العاملين وزيادة الحد الأدني للأجور وتركيز الأسعار ، ودعم الاضرابات الواسعة من اجل ذلك ، والمطالبة بإلغاء قانون نقابة المنشأة، وانتزاع قانون ديمقراطي للنقابات ونقابة الفئة، وديمقراطية واستقلالية الحركة النقابية، وواصل النضال النقابي بمختلف الأشكال حتى من داخل نقابة المنشأة، تأسيس تجمع المهنيين ،وقيام اوسع تحالف نقابي من أجل اسقاط عناصر المؤتمر الوطني والانتهازيين من النقابات ، وقيام اوسع تحالف لاسقاط النظام وقيام البديل الديمقراطي، وثبت الحزب علي هذا الموقف ورفض "الهبوط الناعم "الذي يعيد إنتاج النظام السابق مع تغييرات شكلية، حتى انفجرت ثورة ديمسبر 2018 ، وحدث انقلاب اللجنة الأمنية ، في 11 ابريل ، ويواصل الحزب مع الحركة النقابية النضال من اجل إلغاء نقابة المنشأة ، والعودة لنقابة الفئة ، وكخطوة ، وحتى اجازة القانون الجديد الذي رفعه مكتب النقابات المركزي ، يتم العودة لقانون 1987 ، وعقد الجمعيات العمومية للنقابات وسحب الثقة من عناصر فلول النظام الفاسد ، وتكوين اللجان التمهيدية ، ومواصلة النضال من أجل انتزاع ديمقراطية واستقلالية العمل النقابي ، وكامل الحكم المدني الديمقراطي.

خاتمة :

هكذا من خلال الاستعراض السابق لمواقف نرى أن الحزب خاض صراعا من أجل ديمقراطية الحركة النقابيةواستقلالها ووحدتها، وهذا هو سر قوة ومنعة الحركة النقابية ، واستمرار نضالها رغم القمع الوحشي الذي تعرض له النقابيون السودانيون ، ولا سيما من النظام الاسلاموي الدموي الفاسد.

كان ذلك انطلاقا من المفهوم الذي رسخه الحزب منذ تاسيس الحركة النقابية بضرورة استقلال النقابات عن الدولة، وعن الأحزاب السياسية،، ورفض تدخل السلطة في شؤون النقابات أو حلها ، باعتبار ذلك حق الجمعية العمومية ، كما انتقد خطأ تكوين نقابات سرية ، كما مارس الحزب مبدأ النقد والنقد الذاتي باعتباره الضمان لتصحيح الأخطاء في العمل النقابي والجماهيري.

عرّف الحزب النقابة باعتبارها جبهة واسعة تضم العاملين غض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الفكرية أو الدينية أو العرقية، بهدف الدفاع عن مصالح ومطالب عضويتها ، وتمسك الحزب بوحدة الحركة النقابية باعتبارها صمام الامان لنجاح العمل النقابي.

وأخيرا كان للحركة النقابية منجزات مهمة يمكن تلخيصها في الآتي:

– أدخلت الوعي في صفوف العاملين في التمسك بحقوقهم ومطالبهم ، وحققت لهم مكاسب كثيرة.

– لعبت دورا مهما في استقلال السودان وثورة أكتوبر 1964 ،، وانتفاضة أبريل 1985 ، وثورة ديسمبر 2018 .

– الدفاع عن السيادة الوطنية بمقاومة المعونة الأمريكية التي تشترط التدخل في الشؤون الداخلية.

– التصدى للعدوان الثلاثي عام 1956 الذي قامت به فرنسا وبريطانيا واسرائيل علي مصر ، وتطوع الشفيع احمد الشيخ ورفاقه من اتحاد العمال ، ومخاطبة العمال من قناة السويس.

– استنكار مجزرة شهداء جودة 1956 .

– المطالبة بالحريات الديمقراطية والنقابية ، اضراب الحريات 1952 ، دعم طلاب خور طقت باستنكار فصل 119 طالب ، ودعم اضراب البوليس 1951.

– مقاومة عدوان يونيو 1967 علي مصر وسوريا ، ومساهمة اتحاد العمال في قيام الاتحادات العمالية في افريقيا والعالم العربي ، ودور اتحاد العمال في اتحاد العمال العالمي ، حيث كان الشفيع قياديا به.

– بعد ثورة أكتوبر 1964 ، تطور عمل النقابات واتحاد العمال ، حيث أصبح العمل النقابي يقوم علي المعرفة والعلم والتدريب، وكون اتحاد العمال بمساعدة الحزب الشيوعي مكتب للدراسات النقابية ، واصداركتيبات ، ودراسات حول قضايا العاملين ، والحد الأدني للأجور والمعيشة ، وحول مشكلة السكن ، والتدريب والتأهيل داخل وخارج السودان.

أهم المراجع :

1 – الطيب حسن : مذكرات عن الحركة العمالية" تأسيس هيئة شؤون العمال"، دار جامعة الخرطوم 1989م.
2 – مذكرات إبراهيم زكريا ، مجلة الشيوعي 1950
3 – أحمد حسن الجاك: الحركة النقابية والتطور السياسي في السودان، مجلة الثقافة الوطنية، يناير 1988م.
4 – حسن علي الساعوري وعبد الرحمن قسم السيد وجمال البناء: عمال السودان والسياسة، دار الفكر الخرطوم 1986.
5 – تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، دار جامعة الخرطوم 1990.
6 – سعد الدين فوزي: الحركة العمالية في السودان، بين أعوام –1946 1955 اكسفورد 1957.
7 – عبد الخالق محجوب: الحركة العمالية في السودان بين أعوام –1946 1955 للدكتور سعد الدين فوزي، مجلة الفجر الجديد، العدد الثاني أكتوبر 1957م.
8 – عبد الخالق محجوب : لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني ، دار الوسيلة 1987.
9 – علي محمد بشير موسي: تاريخ نقابة عمال السكة الحديد والحركة النقابية في السودان ، 1906 1961– ، دار عزة 2006م.
10 – علي خليفة مهدي : ورقة لورشة مراعاة قوانين النقابات في السودان لحقوق الأنسان الوطنية والدولية، بدون تاريخ.
11 – تاج السر عثمان الحاج : خصوصية نشأة وتطور الطبقة العاملة السودانية(–1900 1956)، الشركة العالمية 2007.
12 – ثورة شعب، اصدار الحزب الشيوعي السوداني ، دار الفكر الاشتراكي، 1965.
13 – محمد سلمان: اليسار السوداني في عشرة أعوام، مكتبة الفجر 1971.
14 – محمد السيد سلام: التطور التاريخي للحركة العمالية في السودان، الصحافة 2/8/ 2002.
15 – من الله عبد الوهاب : الحركة النقابية : قضايا السياسة والمجتمع ، دار عزة 2007م.
16 – دستور الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، 15 /11/ 1950.
17 – قانون نقابات العمل والعاملين 1948 وتعديلاته " قانون 1960 – 1966 – 1977 – 1987"
18 – الجبهة النقابية : نقد قانون النقابات لسنة 1987، مارس 1988م.
19 – محاضر هيئة شؤون العمال: –1946 1947 – 1948 .

الوباء في خدمة النظام

الحسين لهناوي

لا شك أن جائحة كورونا وما تناسل حول نشأة الفيروس وانتشاره السريع والواسع من نظريات ومرامي وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، قد منح الدولة فرصة ذهبية لمحاولة استرجاع هيبتها المفقودة منذ انطلاق حركة 20 فبراير المجيدة، التي ساهمت في تعمق الأزمة البنيوية للنظام المخزني وعرت عن تآكل كافة وسائطه سواء الأحزاب الملتفة حوله أو القيادات البيروقراطية للنقابات أو ما يسمى بالمجتمع المدني المشكل من العدد الهائل من الجمعيات التي فرخها ومولها في إطار ما سمي بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهذه الجمعيات يستعمل النظام غالبيتها في أعمال بلطجية من أجل مواجهة نضالات الحركة ومختلف الأشكال الاحتجاجية المطالبة بحقوقها المشروعة. ويرجع الفضل لحركة 20 فبراير في المساهمة الفعالة في تكسير جدار الخوف لدى الجماهير الشعبية، من خلال فتحها الباب واسعا أمام الحركات الاحتجاجية لمختلف الفئات الشعبية (العاملات والعمال، المعطلون، الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، الطلبة...) كما اندلعت عدة حراكات في أهم المناطق المهمشة والمقصية (الريف، جرادة، زاكورة، وطاط الحاج...) بقيادة شباب هذه المناطق بشعارات رفع التهميش عن مناطقهم ومنحها حقها في التنمية والحرية والعيش الكريم.

فإذا كان التصدي للوباء يتطلب اتخاذ التدابير الحمائية والاحترازية من قبيل الحجر الصحي والمكوث في المنازل مع مراعاة ظروف العيش للفقراء والمهمشين والمعطلين، عبر تزويدهم بالمستلزمات الغذائية الأساسية والأدوية لجعلهم يلتزمون بشروط الحجر في إطار العيش الكريم، فإن الملاحظ هو اعتماد الدولة على المقاربة الأمنية، حيث جندت كافة أجهزتها القمعية لفرض الحجر الصحي على الجميع بما فيهم المفقرات والمفقرون الذين يعيشون بعملهم اليومي الهش والذين فقدوا مورد رزقهم بين عشية وضحاها دون أن تكون لهم أية إمكانية لإعالة أسرهم. فبدل ممارسة المراقبة بغاية الالتزام بالتدابير الحمائية، يتم استعمال الإكراه والقمع والاعتقالات، كما وظفت الدولة ترسانة إعلامها لتضخيم شعور الهلع والخوف والحاجة إلى تدخل الدولة ومراقبة السلطة لتحركات وأنشطة المواطنات والمواطنين.

وبالحديث عن الفئات المتضررة من هذه الإجراءات، تأتي الطبقة العاملة في أول القائمة، حيث أجبر الرأسماليون أرباب المعامل المدعومين من طرف الدولة، أجبروا العاملات والعمال في العديد من المنشآت الإنتاجية والمعامل على استمرار العمل بدون توفير الشروط الوقائية الضرورية، محملة إياها تبعات أزمتها الاقتصادية الناتجة عن تفشي الوباء، وهو ما جعل العاملات والعمال يعيشون بين مطرقة الخوف من تعرضهم للعدوى بسبب انتشار الوباء في أوساطهم وسندان الطرد والقبول بشروط الاستغلال المجحفة. وقد أسفرت هذه الوضعية، بالفعل عن إصابة العديد من العاملات والعمال في معامل بطنجة والقنيطرة والدار البيضاء وغيرها من المناطق الصناعية.

أما الكادحات والكادحون الذين يشتغلون في مهن الهشاشة، والذين يتم التعبير عنهم بالمشتغلين في الاقتصاد غير المهيكل، فقد أطنب الإعلام الرسمي في الحديث عن تحمل صندوق كورونا لدعمهم شريطة تقديم طلب إلى اللجنة المكلفة بذلك، فيمكن القول إن هذه الفئة العريضة قد ذاقت الأمرين. فمن جهة هزالة المبالغ المعلن عنها، ومن جهة ثانية تم ربط إمكانية الاستفادة من الدعم بتأشيرة أعوان السلطة وهو ما فتح الباب أمامهم لابتزاز المعنيين. وإلى حدود هذا التاريخ، لازال العديد من هؤلاء الفقراء في انتظار دائم للتوصل بهذا الدعم.

إن الدولة ستحاول استغلال ما بعد كورونا لاستمرار هيمنتها على الشعب من خلال فرض التحكم في الفضاء العام والشارع، ومحاولات منع الحركات الاحتجاجية والنضالات السلمية للجماهير الشعبية المكتوية بنار سياسات النظام التي تخدم الرأسماليين وتفقر الشعب. وستشكل هذه الظاهرة مناسبة مواتية من أجل تمرير توجيهات صندوق النقد الدولي الرامية إلى المزيد من التقشف واستكمال ما تبقى من برنامجه التفقيري المبني على خوصصة ما تبقى من المرافق الاجتماعية والزيادة في الأسعار وتصفية الوظيفة العمومية. لكن الشعب المغربي الذي خبر سياسات النظام المرتبطة عضويا بمصالح الرأسمال الأجنبي، بات يتوفر على وعي كامل بأسباب تعاسته وتهميشه. فهذه الجماهير الشعبية المهمشة ستخوض نضالات مريرة متحدية القمع والتضييق الذي سيمارسه النظام ضدها. هذه النضالات يقودها الشباب المغربي الذي يأبى أن يتعرض للموت البطيء عبر إخضاعه للبطالة وإجباره على الهجرة إلى الدول الأجنبية.

ولا يزال المعتقلون يقبعون وراء القضبان بالرغم من دعوات الهيئات الحقوقية للمطالبة بإطلاق سراحهم، تجنبا لإصابتهم بالفيروس، كما حدث بسجن ورزازات. ويأتي على رأس القائمة المعتقلون السياسيون وبالخصوص معتقلي حراك الريف الذين برهنت جائحة كورونا على مدى مشروعية مطالبهم وضمنها مطلب بناء مستشفى إقليمي للمنطقة تتوفر فيه كافة المعايير الدولية من أطر ومستلزمات وتجهيزات ضرورية. وفي نفس الوقت، تفنيد كل أطروحات النظام وأذنابه السريين منهم والعلنيين التي حاولت يائسة ضرب مصداقية قادة حراك الريف وشيطنتهم. كما باءت كل محاولاته الهادفة إلى تكسير صمودهم البطولي، رافضين مختلف دسائسه ومناوراته المعهودة.

إن النظام يستغل حالة الخوف الجماعي والهلع الذي ينفخ فيه عبر وسائل إعلامه، بهدف تعطيل القوانين ومحاولات تمرير قرارات مجحفة تروم التحكم في المجتمع والشعب كما تجلى ذلك في محاولة تمرير مشروع القانون 22-20 الذي يهدف إلى المزيد من التضييق على حرية التعبير لتطال حتى التعليقات في شبكات التواصل الاجتماعي.

إن الدولة ستحاول استغلال ما بعد كورونا لاستمرار هيمنتها على الشعب من خلال فرض التحكم في الفضاء العام والشارع، ومحاولات منع الحركات الاحتجاجية والنضالات السلمية للجماهير الشعبية المكتوية بنار سياسات النظام التي تخدم الرأسماليين وتفقر الشعب. وستشكل هذه الظاهرة مناسبة مواتية من أجل تمرير توجيهات صندوق النقد الدولي الرامية إلى المزيد من التقشف واستكمال ما تبقى من برنامجه التفقيري المبني على خوصصة ما تبقى من المرافق الاجتماعية والزيادة في الأسعار وتصفية الوظيفة العمومية. لكن الشعب المغربي الذي خبر سياسات النظام المرتبطة عضويا بمصالح الرأسمال الأجنبي، بات يتوفر على وعي كامل بأسباب تعاسته وتهميشه. فهذه الجماهير الشعبية المهمشة ستخوض نضالات مريرة متحدية القمع والتضييق الذي سيمارسه النظام ضدها. هذه النضالات يقودها الشباب المغربي الذي يأبى أن يتعرض للموت البطيء عبر إخضاعه للبطالة وإجباره على الهجرة إلى الدول الأجنبية. إن القوى الديمقراطية مطالبة، أكثر من أي وقت مضى إلى توحيد صفوفها وتجاوز الحسابات الضيقة لتأطير النضالات الشعبية التي ستعرفها هذه الفترة الحرجة من حياة شعبنا. لأن لا سبيل لانعتاق الشعب إلا بالقطع مع السياسات المبنية على الاستدانة المستمرة من مؤسسات التمويل الامبريالية وبناء اقتصاد وطني يتمحور على الذات من خلال إعطائه الأولوية القصوى للمتطلبات الأساسية للشعب وتحرير الاقتصاد من قبضة الشركات العابرة للقارات ووكلائها المحليين الذين يكدسون الأرباح ويهربونها إلى الخارج.

الرأسمالية أو العبودية الجديدة

تشير العديد من الدراسات إلى أنه بالرغم من حظر العبودية في شكلها القديم في كافة أرجاء العالم، إلا أنها ما زالت من أهم المعضلات التي تواجه الإنسانية من خلال استمرارها بأسلوب جديد يُسمى "العبودية العصرية" أي عدم قدرة الأفراد على مواجهة العوامل التي تؤدي لتعرضهم للاستغلال مثل التهديدات، والعنف، والإكراه، والخداع، واستغلال الطاقات الجسدية. ولأن الظروف التي تنتج العبودية لازالت مستمر وأنها لم تمنع بعد بشكل صريح في القوانين الرسمية، تستمر العبودية في الاستفحال بنماذجها الجديدة إلى جانب الجريمة المنظمة في ظل السياسات النيوليبرالية السائدة. ولا يقتصر ذلك فقط على البلدان التابعة، والمناطق التي تعاني من الحروب والنزاعات، بل تزداد أعداد الضحايا حتى في الدول الرأسمالية المتقدمة. وتنتشر العبودية العصرية في العديد من القطاعات الاقتصادية، أبرزها، تصنيع الملابس الجاهزة، والتعدين، والزراعة، وصيد الأسماك، وغسل السيارات، ناهيك عن الاستغلال الجنسي وتزويج الأطفال والاتجار في البشر.

فحسب تقرير مشترك أعدته كل من منظمة العمل الدولية، ومؤسسة المشي الحر"Walk Free Foundation"، ومنظمة الهجرة الدولية، بخصوص مؤشرات الرق لسنة 2018، فإنه يوجد أكثر من 40 مليون عبد بالمفهوم العصري (رغم محدودية هذا المفهوم في تغطية الظاهرة في شموليتها) حول العالم، معظمهم من النساء والأطفال. وأشار نفس التقرير إلى أن 71% من العبيد هم من النساء والفتيات، حيث بلغ عدد المتزوجات بالإكراه 15,4 مليون امرأة، وعدد العاملين قسرا 24.9 مليون شخص. ويعتبر 5 أشخاص من أصل كل ألف شخص حول العالم، من ضحايا العبودية العصرية، خاصة منها "العمل القسري"، و"الإجبار على الزواج". وتأتي إفريقيا في المقدمة من حيث معدلات العبودية العصرية، حيث تبلغ 7.6 بالألف، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمعدل 6.1 بالألف، ثم أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 3,9 بالألف، تليها الدول العربية بـ 3.3 بالألف، ثم الأمريكتين الشمالية والجنوبية بمعدل 1.9 بالألف.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول تسليط الضوء على مهن العبودية الحديثة والجريمة المنظمة في مختلف تجلياتها وأسبابها العميقة خاصة ببلادنا، واستشراف آفاق محاربتها ومستلزمات تحرير الانسان من العبودية وضمان كرامته.

مهن العبودية – جريمة الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها

حسن عماري

تقديم

يعرّف الاتجار بالبشر ومهن العبودية كونها جريمة مروعة ضد الإنسانية، وعلى أنها تجارة البشر لغرض السخرة أو الاستعباد الجنسي أو الاستغلال الجنسي التجاري للمتاجر أو غيره. وتشكل النساء وكذا الأطفال في جميع أنحاء العالم نسبة أعلى من 30 في المائة من الضحايا المكتشفة، مع اكتشاف عدد أكبر بكثير من الفتيات مقارنة بالفتيان، كما جاء في التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2018 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). وفي سنة 2014 حقق العمل القسري وحده أرباحاً تقدر بنحو 150 مليار دولار سنوياً بحسب منظمة العمل الدولية، وفي عام 2012 قدرت منظمة العمل أن 21 مليون ضحية محاصرون في العبودية المعاصرة. من هؤلاء، تم استغلال 14.2 مليون أي حوالي 68٪ للعمل، و4.5 مليون أي 22٪ تم استغلالهم جنسيا، و2.2 مليون بنسبة 10٪ تم استغلالهم في العمل القسري.

الإطار العام

حقيقة إن الاتجار بالبشر هي واحدة من أسرع الجرائم المنظمة نمواً في العالم، فإن عدد الضحايا أعلى من الأرقام المذكورة. في الوقت الذي يحتفل فيه العالم باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في 30 تموز/يوليو من كل عام، يستمر الاتجار بهم في جذب انتباه وسائل الإعلام العالمية باعتبارها واحدة من الجرائم المروعة. والأمر الواضح هو أن العالم يتأثر بالاتجار بالبشر، سواء كبلد منشأ أو عبور أو وجهة للضحايا. يواصل المتاجرون في جميع أنحاء العالم استهداف النساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري وتجنيد الاطفال في الحروب والنزاعات اللاإثنية والعرقية ويعزى السبب الجذري لهذه الظاهرة المروعة إلى:

السمات اللاإنسانية للبرالية والرأسمالية المتوحشة: هروب الكثير من الناس من أوطانهم بحثاً عن وضع أفضل نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي جراء استغلال الثروات الأصلية من طرف الشركات متعددة الجنسيات لخيرات بلدان الجنوب والحروب والنزاعات العرقية والإثنية والقمع السياسي ....

النظام الاقتصادي الرأسمالي: وضع النموذج الرأسمالي للاقتصاد الموارد في أيدي القلة القليلة من الرأسماليين وأصدقائهم بحيث يتقاسمون العائدات بشكل غير طبيعي وبالتالي يظهر الملايين ممن يعانون الفقر المدقع. وقد أجبر ذلك الأشخاص، خصوصاً من "دول العالم الثالث"، على الهجرة إلى بلدان أخرى نحو الشمال والدول الغربية بحثاً عن "حياة أفضل".

قسوة الأنظمة الحاكمة- الديكتاتوريات: وجود قادة

متسلطين تدعمهم الأنظمة الامبريالية الرأسمالية لا يهتمون بشعوبهم؛ وأن الأطفال والنساء والشباب هم ضحايا هذه الوضعية حيث يضطرون للهجرة فتنشط معها شبكات التهجير ويسقط العديد منهم في شبكات دولية تتاجر بهم بمختلف الوسائل والأصناف.

هذه هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الاتجار بالبشر، والتي يعرف العالم بأسره أن ذلك ممكن فقط بدعم من السلطات العليا في جميع أنحاء العالم. إنها حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن الأطفال والنساء والرجال لا يمكن إخضاعهم إلا للمعاملة غير الإنسانية والانتهاكات في حالة غياب نظام الحماية.

وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الهجرة والاتجار بالبشر، إلا أنه اتسع بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ما يدفع العديد من الباحثين والمحللين إلى ربطها بعولمة الاقتصاد والتجارة وانفتاح الحدود وتحرير الأسواق وتزايد أنشطة الشركات العملاقة عابرة القوميات، مما كان له تأثير سيء على سهولة تخفي أنشطة الإجرام المنظم في المشروعات التجارية المشروعة. ورغم أنه لا توجد إحصاءات دقيقة حول الموضوع إلا أن تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تشير إلى أنها أصبحت ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح. والملفت للنظر أنه كلما حدث تقدم الإنسان على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، ازداد قلبه بعدا عن الإنسانية.

وكلما ازداد الفقر المدقع والاستغلال وتهريب ونهب الثروات في المجتمعات، ازدادت نسبة هذه الجريمة ضد الإنسانية. وهنا لابد أن تكون هناك جهود دولية مجتمعة لمواجهة هذه الظاهرة التي بدت أنها غريبة في بادئ الأمر، لكن المشكلة أن الظواهر الإجرامية باتت بالغة التعقيد ولا يمكنه أن تسيطر عليها قواعد عامة، ولذلك يجب أن تتكاثف كل الجهود للقضاء عليها.

الواقع والمعطيات والقانون الدولي

قانونيا يعد الاتجار بالأفراد ظاهرة قديمة جديدة حظَرتها المعايير الدولية. فقد مُنع وجُرم الرق في اتفاقية جنيف عام 1926، والسخرة والعمل الإجباري في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي 29 لسنة 1930 و105 لسنة 1975، كما جُرم الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير بالاتفاقية الصادرة عام 1949. وتفصل المادتان السادسة والسابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معايير كفالة الحق في العمل، ومن أهمها أن يكون بالاختيار وبشروط عادلة مرضية.

تشير التقارير الدولية والأرقام الرسمية المعلنة من الهيئات الدولية، إلى أن هذه الكارثة قد استشرت في السنوات الأخيرة، حيث أعلنت منظمة اليونيسيف العالمية للطفولة التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها، أنه تم بيع 20 مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة، >>>

تابع في ص 8

تتمة: مهن العبودية – جريمة الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها

>>> وأن أكثر من مليون طفل وامرأة يتعرضون للبيع والشراء كل عام خلال تجارة الرق المعاصرة والمتسارعة في النمو. وأكدت المنظمة أن الدول الصناعية وحدها، تستورد سنويا خمسة ملايين طفل للتبني ومعظمهم يأتي من دول إفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، كما تُعتبر أوروبا المتحضرة بغربها وشرقها سوقا رائجة لهذه التجارة. ففي عام 1995 كان حوالي 38% من الأطفال المستوردين إلى ألمانيا من شرق وجنوب شرق أوروبا وخاصة من رومانيا وبولندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق. وقد أكد رئيس اللجنة الرومانية المختصة بمتابعة الظاهرة الجديدة، على أنه تم تسجيل نحو 2000 حالة تبني عالمية وأن هناك حوالي 22 ألف طفل تم تبنيهم بطرق البيع، حيث ذكرت المنظمة الإنسانية الألمانية في تقريرها السنوي عام 1997، أن حالات التبني القانونية لا تشكل سوي 25% من حالات التبني فقط.

ومن المعروف أن عدد النساء والأطفال المختطفين في الصين بغرض التجارة والاستغلال، ارتفع بنسبة 11.4% عام 1999عما كان عليه في السنة التي قبلها، حيث أكدت الدراسات أن النساء خطفن ليتم بيعهن كزوجات أو للإيجار بهن، كما اختطف الأولاد للتسول أو لبيع الزهور.

وقد قدرت منظمة العمل الدولية في آخر تقرير لها أرباح استغلال النساء والأطفال جنسيا بنحو 28 مليار دولار، كما تقدر أرباح العمال الإجبارية بنحو 23 مليار دولار سنويا، وتقدر المنظمة أن 98% من ضحايا الاستغلال التجاري الإجباري للجنس هم من النساء والفتيات. وإذا ما انتقلنا إلى المجتمع العربي فسنجد أن هذه المأساة تنتشر في أغلب الدول العربية حيث كشف التقرير الأمريكي الصادر في عام 2006 عن انتشار الاتجار بالبشر في 139 دولة بينها 17 دولة عربية.

كما تشير التقارير أن الكيان الصهيوني ومن خلال شركاته المنتشرة في أغلب بلدان العالم، له اليد الطولى والدور الأساس في هذه الظاهرة المتفشية، وأنه المغذي والمروج لها، لما لها من عوائد كبيرة وضخمة على شركاته واقتصاده.

إن الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الآن، هي معادية للإنسان وكل القيم والمقومات التي تجعل منه إنساناً. فهي تضفي وتفرض عليه طابع السلعية مجردة إياه من الروح والقيم بفضل الأسس المادية التي تقوم عليها. فمنذ البداية، أغرق الطابع المادي السلعي الرأسمالية التي لم تر في الإنسان إلا المنتج والمستهلك للأشياء المادية (وليس مجرد الغذاء). والرأسمالية هي التي جعلت الإنسان مقوماً بهذا الطابع المادي الصرف. فلا قيمة له إلا بدوره في عملية الإنتاج والاستهلاك والربح والتراكم المادي الناتج عنها.

في ظل هذا المبدأ العام من الشيئية والسلعية الذي يسري في كل جوانب الحياة في الغرب في البداية، ثم الآن في جميع أنحاء العالم، تحت مسمى العولمة والنظام العالمي الجديد، يصبح الاتجار بالبشر هو الوضع الطبيعي والمنطقي والنتيجة المحتومة لهذا النظام، وليس مجرد انحراف يمكن أن يعالج من خلال الجلسات الرسمية التي تنظمها بعض الزعامات.

المشرع المغربي

وباعتبار أن هذه الظاهرة في المغرب ارتبطت بالهجرة والهجرة غير النظامية فقد أصبح بلد عبور واستقرار للمهاجرين، وكذا بلد تصدير "اليد العاملة للخليج". تنامت ظاهرة الشبكات الإجرامية المنظمة والعابرة للحدود، والتي تستهدف الفئات الهشة: النساء والمطلقات والأطفال والمهاجرين، والمهاجرات غير النظاميات، سواء الهجرة إلى أوروبا، أو الهجرة الداخلية أو نحو الخليج. وكان من الضروري المطالبة بتعزيز الترسانة القانونية. وأمام دستور 2011 واستجابة للاتفاقيات الدولية، أصبح لزاما على الدولة ملائمة القوانين خاصة، بعد رصد العديد من الصور للاتجار بالبشر، كاستغلال الأطفال في العمل المنزلي – التسول –الدعارة (في المدن السياحية)، فتم تعديل بعض مواد القانون الجنائي الصادر في 26 نوفمبر 1962 بفعل القانون 14/27 الذي صدر في الجريدة الرسمية 19 سبتمبر 2016، والمتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والذي نص على عقوبات مشددة.

فالمشرع المغربي وضع تعريفات في الفقرة الأولى من المادة 448 من القانون الجنائي، والتي تنص على أنه "يقصد بالاتجار بالبشر تجنيد شخص أو استدراجه أو نقله أوتنقليه أو إيوائه أو استقباله أو الوساطة في ذلك بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو باستعمال مختلف أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة والنفوذ واستغلال الضعف أو الحاجة أو الهشاشة أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو منافع أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال".

ومن خلال قانون 14/27 في تعريفه للاتجار بالبشر رغم أخذه من البروتوكول الاختياري ومنع الاتجار بالبشر وخاصة الأطفال والنساء، فإنه قام بتعداد الأفعال والأغراض المكونة لهذه الجريمة، مما جعل التعريف يتسم بالعمومية والغموض وبالتالي يمس بحقوق المتهمين ويخرق مبدأ قرينة البراءة أحيانا بالإضافة إلى غياب ضمانات لحماية المبلغين والضحايا. وعند إعداد مسودة قانون 14/27 أكدت الحكومة على التشاور وإشراك الفاعلين الحقوقيين والمختصين في إعداده، لكن للأسف وكعادتها تم اعتماد نفس الأسلوب كما في السابق واعتماد الطرح الأحادي الجانب. فرغم أنه تضمن معطيات تتعلق بجرائم تدخل ضمن صور الاتجار بالبشر:

استغلال دعارة الغير في إطار شبكات منظمة

استغلال النساء في الدعارة

تسهيل دعارة القاصرين

استغلالهم في التسول

وفي ظل غياب تفاصيل وإحصائيات مدققة والصمت المريب للدولة المغربية حول معاناة النساء المغربيات بدول الخليج وتركيا وحول عدد جرائم الاتجار بالبشر التي تسجل بالمغرب، فإن السلطات القضائية ببلادنا تؤكد أنها فتحت أبحاثا شملت 34 حالة محتملة للاتجار بالبشر سنة 2017، مقارنة مع 11 حالة سجلت سنة 2016، كما بلغت المتابعات تسع قضايا، شملت 20 متورطا وأربع إدانات مقارنة مع أربع محاكمات و3 إدانات سنة 2016. وأكد التقرير أن هناك 8 قضايا تخص مهاجرين من دول جنوب الصحراء لهم ارتباط بشبكات الاتجار بالبشر، إضافة إلى 25 صالون تجميل وتدليك بالدار البيضاء، إضافة إلى حالة صحافي. وخلص التقرير إلى الوقوف على عدة نواقص همت التطبيق، أهمها عدم توفير الحماية والدعم من طرف الحكومة لضحايا الاتجار بالبشر، عدم تفعيل إجراء تحديد هوية الضحايا خاصة المهاجرين غير النظاميين، مما يجعلهم أكثر عرضة للاتجار بالبشر. ومن هنا يتبين أن قانون مكافحة الاتجار بالبشر اهتم بالجانب الزجري أكثر من حماية الضحايا.

وفي إطار بعض آليات الحد من الظاهرة فإن عدة محاور تناولتها المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني بالمغرب طرحت بعض الحلول والتوصيات، على مستوى تطوير التشريعات والآليات المؤسساتية، وتصميم برامج للتوعية، ودور المجتمع المدني، بهدف الحد من الظاهرة، ومن خلال رسم فلسفة تقوم من تجريم الاستغلال وحماية الدولة للضحايا وإقرار البعد التشاركي في سن القوانين .

إن الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الآن، هي معادية للإنسان وكل القيم والمقومات التي تجعل منه إنساناً. فهي تضفي وتفرض عليه طابع السلعية مجردة إياه من الروح والقيم بفضل الأسس المادية التي تقوم عليها. فمنذ البداية، أغرق الطابع المادي السلعي الرأسمالية التي لم تر في الإنسان إلا المنتج والمستهلك للأشياء المادية (وليس مجرد الغذاء). والرأسمالية هي التي جعلت الإنسان مقوماً بهذا الطابع المادي الصرف. فلا قيمة له إلا بدوره في عملية الإنتاج والاستهلاك والربح والتراكم المادي الناتج عنها.

الملابس الجديدة للعبودية: تحولات الاضطهاد في العمل

إن العبودية، وتجارة الرقيق، ممارسات قديمة ومدوّنة مأسستها الدول. ثم، منذ نهاية القرن 18، مع تطور عالم إلغاء عقوبة الإعدام ونضالات العبيد أنفسهم، تم تأطير العبودية وتنظيمها ليتم إلغاؤها رسميًا بالتدريج. وأخيرًا، أصبحت العبودية موضوعًا لحظر دولي وعقوبات جنائية داخلية ورفض أخلاقي عالمي إلى حد ما. ومع ذلك، رغم إلغاء الرق في نسخته القديمة في كل مكان كشكل من أشكال العمل المسموح به بموجب القانون، واختفاء الوضع القانوني للعبد من التشريعات السارية، فإن هذه الإجراءات بعيدة كل البعد عن القضاء على العبودية بالكامل. وإلا كيف نفهم التكاثر المثير لأوصاف العبودية وتنوعها: "العمل الجبري" أو "الإلزامي" أو "العمل الجبري الجديد"، أو"القنانة"، أو"أشكال التبعية المتطرفة"، أو"الرق المعاصر" أو"الحديث"، أو"العبودية المجازية"، أو"عبودية الدين" (يشار إليها غالبًا باسم "العمل الاستعبادي")، أو"العمل غير الحر"، استغلال بعض العمال المهاجرين، عمالة الأطفال، "العبودية المنزلية"، إلخ... بخلاف الانتشار المتعدد الأشكال، على الرغم من إدراج هذه المحظورات في المعاهدات الدولية، تظهر صور رمزية جديدة، والتي يبدو أن جزءًا منها يتخطى عمليات الإلغاء المختلفة. وكلما أصبحت هذه الممارسة مستحيلة، تنشأ أشكال خادعة أخرى من الاستيلاء على العمل.

في الواقع، يلغي التشريع مثل هذا الوضع القانوني وما شابهه وليس الظروف التي سمحت له بالوجود. ففي جميع القارات، ظهرت أشكال غير مسبوقة تاريخيا لاستغلال العمل. فعولمة الاقتصاد اليوم يرافقها القهر. هل العمل الجبري والاتجار بالبشر يتعارضان مع العولمة، كما يدعي مكتب العمل الدولي BIT، الذي فوجئ برؤية الظاهرتان تستمران في سياق الاقتصادات المنفتحة، أم أنهما على العكس من ذلك، مكونات أساسية للنظام الليبرالي؟ هل يجب أن نرى فيهما، مثلما يدعي BIT، نقصًا في الأسواق (أسواق العمل والأسواق المالية) وعدم تناسق المعلومات (دون توضيح ما يعنيه خبراء الBIT بذلك)، أو ببساطة، الممارسة العادية لقوانين السوق الوحيدة التي تجيز التعايش بين أنظمة العمل المختلفة؟

يمكن تلخيص السؤال الأساسي الذي يطرحه إلغاء العبودية في: كيف نتصور الانتقال من الإكراه إلى العمل الحر؟ كيف يُتحكم في القوى العاملة بمجرد تأسيس تعميم العمل الحر؟

حتى وقت قريب، كان الباحثون يحللون الحرية في مجتمعات ما بعد العبودية على أنها عكس الاستعباد. ومع ذلك، لا يمكن تعريف الانتقال من الرق إلى نمط آخر من الإنتاج، إلى سوق عمل حرة، على أنه نهاية للإكراه. على العكس من ذلك، يجب أن ينظر إليه على أنه نظام للتحكم في العمل يجب تحليله في حد ذاته. إن الأشكال المختلطة والقانونية للقنانة (الاستيلاء، الارتباط الإجباري، توظيف المهاجرين بموجب عقد، الاستغلال في الزراعة ...) المفروضة في أفريقيا الفرنسية إلى حد ما، أو الأشكال الاستبدادية للعقد، يمكن أن تصاحب الانتقال وتؤدي إلى تفاقم التوترات بين الرأسمالية والحرية.

في فرنسا، تزامن إلغاء عام 1848 مع نشر البيان الشيوعي وتطوير ماركس لنظرية الاقتصاد السياسي التي بنت تحليلا لأشكال الانتقال: من العبودية إلى الإقطاع، ومن الإقطاع إلى الرأسمالية، إلخ... ولكن للتفكير في مفهوم الملكية في هذه الفترة من الثورة الصناعية، وتشكيل طبقة عاملة وولادة الاشتراكية، سيتم التأكيد خلال جزء من القرن التاسع عشر على أن العبد هو النموذج الذي يسمح بالتفكير في وضع البروليتاريا الحديثة، مثل العمل المنسي اليوم ل De Félicité de Lammenais : l'esclavage moderne (1839).

"ما هو البروليتاري اليوم فيما يتعلق بالرأسمالية؟ هو أداة عمل، تم تحريره بموجب القانون المعاصر، حر في نفسه قانونيا. وهذا ليس صحيحًا. صحيح أنه ليس كالممتلكات القابلة للبيع والشراء لمن يستخدمها، لكن هذه الحرية خيالية فقط [...]. إن سلاسل وقضبان العبودية الحديثة هي الجوع. "

إن طبيعة الأشكال المعاصرة للعمالة غير الحرة، أي أشكال عديدة من الخضوع لسوق العمل المعولم (مرونة السوق، سياسات التقويم الهيكلي)، بالكاد تمت دراستها - وليس فقط لأن هذه عمليات مرتبطة باقتصاد موازي وغير قانوني ومخفي. تظهر نسيمة موجود ودولوريس بوريت أن وسائل الإعلام بتركيزها على الاتجار بالبشر تجعل من الممكن التعتيم على الوضع السياسي الذي يجعل هذا الاتجار ممكنًا. بالإضافة إلى ذلك، يصر المؤلفان على جانب أساسي من العملية التي تعزز الاتجار: إرادة الناس في الهجرة إلى البلدان الغنية التي تغلق حدودها في وجههم. من المؤكد أن التعريفات الدولية تسمح بإمكانية هذا التوافق، ولكن دون تحليله؛ إنهم يقتصرون على سجل الإيذاء وينكرون في النهاية إرادة "الضحايا". فيما يتعلق بالعمال الزراعيين الموسميين المغاربة، يقترح آلان موريس أيضًا أن النظام غير العادل لعقود OMI (مكتب الهجرة الدولية) هو نتيجة اجتماع لقاء المصالح ويذكر أن هناك العديد من الأمثلة المعادلة لهذه العبودية المجازية. ومع ذلك، فإن هذه "العبودية"، التي تتوافق أكثر مع الاستخدامات الليبرالية الرسمية لعلاقة الأجور، لها ميزة على نظيرتها التاريخية في التطور تحت إغراء الموافقة. يبقى استكشاف الأسلحة غير الملموسة التي يتم من

خلالها الحصول على هذا الخضوع مطروحا.

منذ الثمانينيات، أدى الانتشار الاستثنائي للمنظمات غير الحكومية ودورها، إلى جانب دور الدول، في المؤتمرات الدولية إلى تغيير كبير في طريقة تناول الأسئلة المتعلقة بالرق. ستجد هذه المنظمات غير الحكومية، المدعومة بقوة من قبل وسائل الإعلام، في مجموعة العمل حول الرق المعاصر، بناءً على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو منتدى غير رسمي يسمح لهم بالتأثير على اعتماد معايير دولية جديدة، خاصة وأن المجموعة نفسها لا يمكن أن تؤدي إلى التحقيقات. بالطبع، تسلط المنظمات غير الحكومية الضوء على قصص رهيبة من الاستعباد والاستغلال، ولكن هؤلاء "مقاولي المعايير الجديدة" ينخرطون في نوع من التصعيد الأخلاقي الذي يلعب على الشفقة الدولية والإجماع العاطفي حول المواجهة العالمية للرق. سعياً وراء التعاريف الفاضلة للرق والاتجار بالبشر (يعتبر المعادل الحديث لتجارة الرقيق)، يتمثل الاتجاه الآن في تفسير المفهوم على أنه يشمل جميع المظالم الاجتماعية ويغطي مختلف انتهاكات حقوق الإنسان. في حين يميل التفكير التناظري إلى الخلط أكثر منه إلى التوضيح. إذا كان من الممكن تصور تمديد مصطلح "العبودية الحديثة" لأغراض إعلامية لوصم بعض الأشكال المعاصرة من الاستغلال المفرط، وإعادة تدوير التمثلات القديمة في قراءة العالم المعاصر والتعصب اللفظي تجاهه يميل المفهوم إلى جعلها تفقد كل المعنى؛ استخدام "كما لو" والإشارة إلى "ممارسات مماثلة لـ" تجعل من الممكن تجاهل انعكاس نظري حقيقي: مثل رؤية الهيمنة الاستعمارية كمجاز للعبودية، إنهم يضيعون أي إمكانية للتفكير في العبودية الحقيقية.

وبالتالي، على مدى العقد الماضي، حددت تعريفات الرق أو الاقتراحات المختلفة التي تهدف إلى توسيع المعنى، من خلال الإضافات المتتالية، عن طريق إضافة الأشكال المعترف بها سابقًا (القنانة، وعبودية الدين)، الناجون الدائمون، يشملون الآن مثلا، ممارسات متباينة مثل السلالة، وسفاح القربى، والفصل العنصري (وهو ليس إيديولوجيا للتمييز العنصري فحسب، بل نظام للإكراه في العمل)، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وأشكال أحدث ولدت من عولمة الاقتصاد مثل "كتالوج الزواج" عبر الإنترنت التي تعتبر التمديد "الحديث" للزواج القسري، حيث المرشحات للزواج يتم عرضهن كسلع وليس كبشر، والاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية (كشكل جديد من أشكال الاستغلال)، واستغلال عمالة الأطفال، إلخ.

نرى إذن، كيف تتعايش أشكال دلالات شاملة واسعة النطاق، من أشكال العمل غير الحر، وأحيانًا سحيقة، مع الممارسات التي تم احتسابها مؤخرًا في تعريف الرق، والتي غالبًا ما ترتبط بالاتجار بالبشر، والترتيبات الجديدة التي بدأت للتعبير عن نفسها مثل العمل غير المستقر والتي لا تزال حدودها غير مفهومة بشكل جيد ولكن يمكننا أن نرى بوضوح أنها لم تعد تخضع للتبعية الرأسمالية التقليدية للتوظيف. والارتباك في ذروته، كما يشير مايك دوتريدج، عندما تشير منظمتان دوليتان أحيانًا إلى ممارسة واحدة على أنها "عمل قسري" بالنسبة ل (BIT) و"العبودية الحديثة" بالنسبة ل (UN). مصطلحات متطابقة أو محددة في سياق معين وأعيد تعريفها في الأوقات المعاصرة لتعني شيئًا مختلفًا. في نفس الوقت، ما هو الإجماع في أفريقيا، حول المصطلحات الملفقة في أوروبا وأمريكا الشمالية، على ما يشكل أشكال متطرفة من الاستغلال وممارسات عمل مقبولة إلى حد ما في قطاعات الاقتصاد التقليدي أو غير الرسمي؟

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكن أيضًا BIT الذي يدين اليوم الاتجار بعمل الأطفال، قد شجعوا لمدة عقدين من خلال برامج لدعم هذا القطاع انفجارا غير مباشر في العرض: انتشار الأنشطة الصغيرة في الإنتاج أو التجارة أو الخدمات التي تستهلك العمالة غير المؤهلة والتي أصبحت الآن غير مدفوعة الأجر أكثر فأكثر (Botte 144-143 :2002). وهكذا، يوضح فابيو فيتي فيما يتعلق بكوت ديفوار إلى أي حد يعتبر تعلم الحرف اليدوية للقطاع الحضري غير الرسمي، أو "العمل من أجل لا شيء"، آلية لا تضاهى لاستخراج عمالة زائدة تابعة ومجانية. كما هو الحال في العمل المنزلي (Mathias Deshusses)، إنها علاقة غير متكافئة للتبعية الشخصية، تقول Viti، "تبعية غبية"، حيث يقترض أرباب العمل من لغة وأيديولوجية القرابة من أجل إخفاء الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، في حالة الخدمة المنزلية، نرى كيف يمكن لعناصر التشابه بين العبودية والمنزلية (الحبس والمراقبة الجسدية والعنف والاعتداء الجنسي، وما إلى ذلك) أن تظهر في سياقات اجتماعية تاريخية مختلفة تمامًا (موجود وبوريت).

من الواضح أنه لا يمكن مقارنة جميع الممارسات التي حددتها المنظمات الدولية بالرق أو العبودية، حتى لو كانت أحيانًا قريبة جدًا من هيكلها. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم اهتمام العلوم الاجتماعية باغتنام مفهوم "العبودية الحديثة"، الذي اخترعه المكتب الدولي للعمل في عام 1993، من أجل تفكيكه والتساؤل عما إذا كان فئة إيديولوجية بحتة تعكس عدم القدرة على التفكير في أشكال جديدة من السيطرة على القوة العاملة وابتزاز القوة العاملة خارج الفئات المعترف بها: الموظف الحر أو التعاقدي، أو العمل القسري، أو القن أو الفاوانيا، أو العبد (Bormans 1996). <<<

تابع في ص 10

هل للمغرب سياسة فلاحية سقوية؟

عبدالرحيم الهندوف

سبق للمغرب أن اختار منذ الاستقلال السياسي نموذجا تنمويا يرتكز أساسا على للفلاحة وسياسة السدود ورصد لها أغلبية الاستثمارات على حساب التصنيع وقطاعات اجتماعية أخرى كالتربية والصحة. ولا بد أن نشير إلى أن المغرب لم يختر هذا النموذج بل استمر في اتباع نفس السياسات التي سطرها الاستعمار. سياسات طبقت في كل المستعمرات. وكانت تهدف إلى تسخير هذه الأخيرة لتموين فرنسا المتروبول بالمواد الغذائية خاصة الخضروات والحوامض وكذلك المواد المعدنية الخامة دون تصنيعها محليا. ومخطط مليون هكتار وضعه الاستعمار في الثلاثينات كما تبين ذلك العديد من الوثائق. وكان يروم تقسيم المغرب إلى نافع حيث تتوفر الأراضي الخصبة والموارد المائية (سواء التساقطات المرتفعة أو مياه الري) وآخر غير نافع يضم المناطق الجافة والأقل خصوبة. وكما تعلمون فإن الاستعمار لا يتم عبر الاحتلال العسكري فقط ولكن عبر الاستيطان من طرف المعمرين وكذلك السيطرة على دواليب الاقتصاد. وبدأ الاستعمار تنفيذ مشروع مليون هكتار من خلال بناء سد بين الويدان لسقي سهل بني موسى بتادلة وسد الكنزرة لسقي منطقة الغرب وسد قصبة تادلة لسقي سهل بني عمير بتادلة (الفقيه بنصالح) وسد مشرع حمادي لسقي سهل تريفة. وفي هذه المناطق السقوية بالإضافة إلى مناطق أخرى خصبة ذات تساقطات مطرية مهمة استوطن غالبية المعمرين بعد نزع الأراضي من مالكيها الأصليين. بعد الاستقلال الشكلي تم استبدال المعمرين الأوروبيين بملاكين كبار مغاربة على 70 % من المساحة المسترجعة . و30 % فقط تم توزيعها على صغار الفلاحين في إطار إصلاح زراعي تحت ضغط الحركة الوطنية والأحداث السياسية التي عرفها المغرب في بداية السبعينات.

سياسة سقي مليون هكتار كلفت الدولة استثمار أكثر من 40 مليار درهم مولت كلها عن طريق الديون الخارجية.

هذه السياسة لم تساهم للأسف في ضمان السيادة الغذائية للمغرب وذلك لعدة أسباب من بينها:

1/ نسبة المساحة المسقية ضعيفة لا تتعدى 15 % من المساحة المزروعة واستفاد منها فقط 13 % فقط من الفلاحين. كان من الممكن أن ترتفع هذه النسبة لو تم اعتماد الري التكميلي عوض الري العادي. بمعنى إشباع جزء فقط من حاجيات المزروعات من الماء. بهذه الطريقة سنحصل على مردود أمثل أي أعلى مردود بأقل تكلفة من الماء. وهناك عدة أبحاث أجريت في المغرب على أنواع مختلفة من المزروعات وعلى سنوات عديدة وأعطت نتائج مهمة وبينت أهمية الري التكميلي. للأسف الانتقال من البحث إلى التنمية مازال يطرح عدة إشكاليات في المغرب.

2/ إلى حدود منتصف الثمانينات كان على المسفيدين من مياه السقي في الدوائر السقوية التي أنشأتها الدولة بأموال عمومية احترام الدورة الزراعية. بمعني أن الفلاح في هذه الدوائر كان ملزما بتخصيص نسبة من أرضه لزراعات معينة كالزراعات السكرية والزيتية والأعلاف إلخ.... وذلك للمساهمة في تأمين الأمن والسيادة الغذائيين. للأسف عند نهاية الثمانينات فرضت المؤسسات المالية الدولية على بلادنا وعلى العديد من البلدان ذات الاقتصاد التبعي سياسة اللبرلة والخوصصة وتخلي الدولة عن جميع القطاعات المنتجة لفائدة الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي. وهكذا تم تحرير الدورة الزراعية في الدوائر السقوية ولم يعد الفلاح ملزما بأي زراعة. نتيجة لذلك تم التخلي عن زراعة الشمندر في العديد من الدوائر مما أدى إلى إغلاق 8 معامل تكرير من أصل 13 وما تبعه من ضياع استثمارات عمومية باهضة لبناء تلك المعامل من جهة ومن جهة أخرى حدوث مآسي اجتماعية بسبب

تسريح العاملين بتلك المصانع وضياع آلاف فرص الشغل غير المباشرة كاقتلاع الشمندر ونقله إلخ...والأخطر من كل هذا انخفاض نسبة تغطية حاجيات المغرب من السكر من 64 % إلى 20 %. نفس الشيء بالنسبة للمزروعات الزيتية والقطن حيث أصبحنا نستورد جل إن لم نقل كل حاجياتنا من هذه المواد.

3/ ضعف مردود المزروعات في المناطق السقوية رغم توفر الماء وغياب المعانات من الجفاف. فعلى سبيل المثال مردود الحبوب لموسم 2016-2015 الذي كان جافا لم يتعد في المتوسط 9.4 قنطار/هكتار على الصعيد الوطني. وعلى مستوى مناطق نفوذ المديريات الإقليمية للفلاحة التي تضم فلاحة بورية بالأساس لم يتعد هذا المردود 6.8 قنطار/هكتار . لكن المعضلة الكبرى هي في مناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي حيث أغلبية الاراضي مسقية ورغم ذلك لم يتعد مردود الحبوب 17.8 قنطار/هكتار وهو مستوى ضعيف.

نفس الشيء بالنسبة للمزروعات الأخرى التي لا يمكن ممارستها دون سقي كالشمندر حيث لا يتعدى المردود 70 طن/هكتار. وهو مردود ضعيف لم يتغير كثيرا منذ 40 سنة حيث كان 55 طن/هكتار

هذا الضعف في المردود مرده عدة أسباب. منها ضعف تأطير الفلاحين خاصة الصغار والمتوسطين الذين يعانون، بالإضافة إلى ذلك، من صغر مساحة الاستغلاليات وصعوبة الولوج إلى التمويل والدعم المقدم من طرف الدولة والأمية وكذلك ضعف البحث وغياب منظومة الانتقال من البحث إلى التنمية.

كخلاصة فإن أغلبية حاجياتنا من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والسكر والزيت يتم استيرادها وهذا يرهن السيادة الغذائية للمغرب.

وحتى على مستوى الميزان التجاري فإن معدل الواردات من المواد الغذائية ما بين 2015 و2017 بلغ 42،7 مليار درهم في حين أن معدل الصادرات الغذائية في نفس الفترة بلغ 28،6 مليار درهم أي عجز يساوي 14،1 مليار درهم وبالتالي نسبة تغطية للواردات لا تتعدى 67 %.

رغم أن الفلاحة المسقية تساهم ب 45 % من القيمة المضافة الفلاحية وب 75 % من قيمة الصادرات فهي لا توفر إلا حوالي 21.5 % من مجموع مناصب الشغل التي يوفرها القطاع الفلاحي. وبصفة عامة تبلغ نسبة النشاط في المجال القروي 53.2 % من السكان البالغين سن الشغل (77.9 % بالنسبة للرجال و29.7 بالنسبة للنساء) وهي نسب ضعيفة. وجزء كبير من النشطاء خاصة النساء يشتغلون كيد عاملة مساعدة من دون أجر ولا أي تغطية اجتماعية. أما العمال الزراعيون الذي يمكن أن يستفيدوا قانونيا من التغطية الصحية لا يتم التصريح إلا بنسبة 10 % منهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وجسب الإحصائيات الرسمية تبلغ نسبة الفقر في المجال القروي 9.5 % مقابل 1.6 % في المجال الحضري.

وبصفة عامة فإن أهم نشاط اقتصادي في الأرياف هو الفلاحة إذ تشغل 74.% من الساكنة النشيطة القروية. و35 % من مجموع السكان النشيطين ، ورغم ذلك فإن هذا القطاع لا يساهم إلا بنسبة تتراوح ما بين 11 و15 % من الناتج الداخلي الخام. وكل هذه الأرقام مؤشرات على تخلف تطور الرأسمالية والإقتصاد المغربي إذ لم تستطع القطاعات الأخرى أي الصناعة والخدمات استقطاب مآت الآلاف من اليد العاملة القروية الفائضة بسبب تخلف الفلاحة وضعف مردوديتها. إن الدول الرأسمالية في أوروبا كانت تعرف أوضاعا مماثلة خلال القرن 19 لكنها اليوم لا يتعدى عدد سكانها في الارياف 20% ونسبة العاملين في الزراعة تقدر ب2 إلى 3 % من مجموع السكان النشيطين، والزراعة لا تساهم بأكثر من 2%.من الناتج الداخلي الخام.

إن النظام الرأسمالي التبعي بالمغرب لم يستطع تطوير لا الفلاحة ولا القطاعات الأخرى، فظل اقتصاده هشا نسبة نموه ضعيفة تراوحت مابين 1.1 و4.5 % خلال الخمس السنوات الأخيرة حسب التساقطات المطرية.

تابع في ص 9

<<< باعتراف الجميع، تخلى BIT منذ ذلك الحين عن معادلة "العمل الجبري" التي تساوي "العبودية الحديثة" للاحتفاظ فقط بعبارة "العمل الجبري"، وبالتالي تم تعريفه ب "أي عمل أو خدمة مفروضة من فرد تحت تهديد أي عقوبة لم يقدِّم لها الشخص نفسه طواعية " 2. ويترتب على هذه الصيغة أنه، على عكس العبودية، لا ينطوي العمل القسري وفقاً للمجتمع الدولي على مفهوم الملكية. في الآونة الأخيرة، أشار BIT إلى أنه إذا كانت الدولة فوق كل شيء، ولا سيما الدولة الاستعمارية التي كانت مذنبة بهذه الممارسة، اليوم – وبصرف النظر عن حالة ميانمار الصارخة – فإن الأفراد أو الشركات في أغلب الأحيان هي التي تستخدمها. مع ذلك، فإن إدواردو فرانسا بايفا يدحض بشدة استخدام مصطلح "العمل بالسخرة" ("trabalho escravo") الذي تم تحديده بـ "العبودية الحديثة" في البرازيل، حيث توجد تمثلات أيديولوجية عميقة لعلاقات الرق. إن إعادة تنشيط فئة عفا عليها الزمن، وهي العبودية، تحت تصنيف "الحديثة" وتحويل العامل المستغل إلى عبد تقوض في نهاية المطاف مكافحة العمل القسري غير القانوني. كما أن الاستخدام غير السليم لمفهوم قديم، واستعادة العبد كموضوع تاريخي، هو أمر سياسي بارز هنا: إنها مسألة صدمة للرأي العام باستعارة لما هو غير مقبول.

أحد الأسئلة الأساسية التي تدور في تقارير BIT هي ما إذا كان الإكراه غير الاقتصادي، على سبيل المثال أخذ شكل قيود مادية والالتزام بتقديم خدمات مدفوعة الأجر أو ناقصة الأجر، هو شرط ضروري وكاف لاعتبار العامل كعامل مقيد، أو إذا كان يجب مراعاة عوامل الإكراه الاقتصادي. ففي النصوص الدولية الأخيرة، الظروف التي يتم بموجبها وضع الفرد في العبودية، ولاسيما طبيعة ودرجة السيطرة التي تمارس على الشخص واستخدام العنف، الجسدي أو النفسي، وضعف الناس (في بعض الأحيان مقابل صاحب العمل كما هو الحال في "العبودية المنزلية")، فإن قيمة موافقتهم، وجميع العناصر التي لا تتوافق بالضرورة مع ممارسة حق الملكية، ستكون حاسمة في تحديد الممارسات التي تشكل العبودية:

"العامل المهاجر الذي صادر صاحب العمل جواز سفره، وبيع الطفل من أجل الدعارة و"امرأة الراحة" التي أجبرت على الاستعباد الجنسي [للجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية] تشترك في كل هذا الذي فقدوه لصالح طرف ثالث، سواء كان فردًا أو دولة، وهو الحق في اختيار حياتهم والتحكم فيها. "

وبالتالي، فإن التعريفات آخذة في التطور (Weissbrodt Massias 2000 ؛ 2000) ؛ بدءًا من حظر ممارسة حق التملك على الآخرين إلى حالات مخالفة لكرامة الإنسان ؛ مع مراعاة الوجوه الجديدة للعبودية، لرفعها إلى مرتبة جريمة ضد الإنسانية.

مقتطف من دراسة للباحث: Roger Botte

https://doi.org/10.4000/etudesafricaines.5573

ترجمه بتصرف: لعربي بوحميدي

العبودية في موريتانيا: أزمة استغلال منسية عربيا

محمد عبد الوهاب ولد سيد المختار *

مكن القول بأن ظاهرة الاسترقاق من ضمن الثقافات التي كانت راسخة في عمق المجتمع الموريتاني، وتمتد جذورها قرونا قبل الدولة الحديثة، ولقد أستمر هذا النمط البدائي من الاستغلال إلى يومنا هذا، رغم ما يسببه من صخب وإحراج للسلطات الموريتانية محليا ودوليا.

اسئلة كثيرة تطرح والاسئلة في هذا الملف لا تقل اهمية عن الاجوبة:

ما الذي يحول دون وضع حد لهذا المرض الخبيث الذي بات يهدد وحدة وتماسك المجتمع؟. هل لدى النظام فعلا نية صادقة للقضاء التام على هذا السلوك المشين والمخجل؟. وما مدى فاعلية القوانين التي يصفها البعض بالمسكنات ومحاولة كسب مزيدا من الوقت أمام منظمات حقوق الإنسان وحركات تحرير العبيد ؟.

بالرغم من وجود حالات عبودية في بعض المكونات المحلية ك "البولار" و"السوننكي"، إلا أنك حين تسأل عن العبودية في موريتانيا أول ما يتبادر إلى الذهن تلك التي مورست في المجتمع الحساني، ذلك أن أكبر مكون من السكان يسمى ب "الحراطين"، خضع للعبودية التقليدية وأنواع من الاستغلال.

و"الحراطين" هم الناطقين باللهجة الحسانية القريبة من اللغة العربية وهم سود البشرة، تختلف الروايات التاريخية حول أصولهم- وتتفق في نفس الوقت على أنهم السكان الأصليين.

ولقد كان للمؤسسة الفقهية الدور الأبرز في ترسيخ هذه الظاهرة بوصفها قانونا إلاهيا لا محيد عنه، الشيء الذي كان له الأثر التاريخي في تطويع العبيد وامتهانهم طواعية -في معظم الحالات- ومن ذلك هيمنة المأثور الذي ألبس لباسا دينيا "جنة العبد تحت أقدام سيده" والذي يبشر العبد المطيع بالجنة. فيما يتوعد العبد الآبق أو الثائر بالخسران في الدنيا والآخرة.

وهذا ما جعل مشكل العبودية لحد اليوم في موريتانيا مقترنا بالثقافة الشعبية يصعب تحريكه بدون الإطاحة بمنظومة كاملة.

وتعتبر حركة "الحر" هي أول تنظيم حقوقي سياسي يظهر في موريتانيا مطالبا بتحرير العبيد وإنصافهم تأسس عام 1978 على يد مجموعة من أبناء العبيد، استطاعوا بعامل الصدفة أن يتعلموا في مدارس المستعمر الفرنسي، ما عزز الطموح لديهم تجاه المشاركة في الدولة على غرار أقرانهم من الفئات الاجتماعية الأخرى.

ورغم ما تعرضت له هذه الحركة من تنكيل ومضايقات وصلت حد الحكم على بعض قياداتها بالإعدام عام 1981 من طرف نظام محمد خونا ولد هيداله - قبل أن يتم الإفراج عنهم وسط ضغوط - إلا أنها كانت الشرارة الأولي التي أسست لمسار نضالي تحررى طويل انتزع العديد من المكتسبات تمثلت في جملة من القوانين، كان أولها ذلك الذي صدر 1981 بعد استنجاد العقيد محمد خونة بفتوى أصدرتها له مجموعة من الفقهاء؛ تقضي بعدم شرعية الرق في موريتانيا، ليأتي القانون في صيغة (إلقاء الرق مع التعويض للأسياد لقاء فقدانهم لعبيدهم)، ثم قانون 2007 الذي كان نتيجة صفقة سياسية أبرمت في عهد الرئيس المدني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله مع حزب التحالف الشعبي التقدمي المحسوب آنها على حركة "الحر" وصولا إلى 2015 في عهد الجنرال محمد ولد عبد العزيز، القانون الذي صنف العبودية كجريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم والمتضمن كذلك إنشاء محاكم متخصصة للاسترقاق.

وما إن بدأت هذه المحاكم حتى انهالت عليها القضايا والشكاوي من هنا وهناك. مثلا - لا حصرا- استهلت محكمة مدينة كيفة شرق البلاد عام 2015 قضاياها بفضيحة مدوية بعد اكتشاف حالة عبودية تعود لأسرة تتألف من 15 فردا كانت تمارس عليهم العبودية المباشرة، ولقد وصف محامي القضية التابع ل"منظمة نجدة العبيد" النائب البرلماني العيد ولد محمدن الحكم ساعتها بالخجول، لعدم تناسبه مع فداحة الجرم بالرغم من اعتباره مكسبا في هذا الاتجاه.

صورة للاسرة المعبدة التقطت في مؤتمر صحفي لنجدة العبيد 2015:

لكن كل هذه القوانين والمحاكم، جاءت بفعل ضغوط وفرضت على النظام دون أن تكون له أدنى نية صادقة للقيام بها، ذلك أنه يرفض الإقرار بوجودها ويجيش لذلك المثقفين الموالين والمنظمات التابعة له في المحافل الدولية لنفي "صفة النظام الاستعبادي" الذي دأبت الحركات الحقوقية على وصفه بها، إلا أن الواقع كثيرا ما خذله، رغم أن هذا الرفض الضمني للظاهرة من طرف السلطات الحاكمة يقف حجر عثر في وجه تطبيق هذه القوانين إلى جانب انحياز القضاء للمنظومة الإقطاعية والقبيلة وبالتالي للأسياد.

النظام السياسي في موريتانيا هو انعكاس للتراتبية الاجتماعية التي نتجت عن القبيلة وعصور "السيبة"، إذ هو نظام عسكري يمسك السلطة فيه جنرالات كلهم ينتمون إلى فئة الأسياد السابقين ويحافظون على الولاء لها ويحمون مصالحها، ويعتبرون التحرر الحقيقي للعبيد بمثابة ثورة على النظام الاجتماعي وبالتالي انقلابا غير مباشر على النظام السياسي برمته وإبرازا لقواعد جديدة قد لا يكون للاستغلالين فيها أي دور.

لكن المناخ العام لم يعد في صالح استمرار مثل هذا التصرف المشين خصوصا في ظل تزايد الأطر التنظيمية المناهضة لهذه الظاهرة، فبالإضافة إلى حركة "الحر" والمنظمة المنبثقة عنها (نجدة العبيد)، شهدت الساحة المناهضة للرق تأسيس حركة تدعى "ايرا" 2009 و"ميثاق لحراطين" 2013 جميعا ككيانات حقوقية تندد بالعبودية وتدعوا إلى إنصاف مكون "لحراطين" وأصبحت تلقى دعما مجتمعيا واسع النطاق يعززه حضور للقضية قوي في محافل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

حركة "نستطيع" كإطار سياسي تقدمي هي جزء من الحراك السياسي المناهض للرق وأشكاله، وطنيا تتموقع في الساحة الحقوقية من خلال وجود قيادتها في معظم الكيانات الحقوقية خصوصا ميثاق الحراطين ولديها أنشطة دعم خاصة بالحركة لمناهضة هذه الظاهرة من خلال لجنة حقوق الإنسان داخل المكتب التنفيذي للحركة.

وتضع الحركة في أولوياتها حل مشكل الرق وتدعو إلى حوار اجتماعي شامل حول مشكل العبودية ومخلفاتها وبالتالي مصالحة وطنية جادة نحو أمة موحدة خالية من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

كما أنها تعمل أيضا مع شركائها في المنطقة العربية والمغاربية إلى حشد الدعم الشعبي للقضية، والضغط على حكوماتهم لتضغط هي بدورها على النظام المحلي من أجل تسوية هذا الملف بشكل يليق بحجم المشكل، فإلى الآن يلاحظ غياب تام لتناول هذا المعضل في المنابر العربية والمغاربية، نظرا لضعف التنسيق وتجاهل الإعلام الناطق بالعربية لقضية الحراطين في موريتانيا.

يمكن القول أن العبودية في موريتانيا باتت تتجه إلى الانحسار، وتتحول إلى مشكل آخر ربما لا يقل خطورة عن العبودية وهو مشكل لحراطين، فبعد مضي 60 عاما على استقلال البلاد ودخولها في ما يعرف بالدولة الحديثة لا تزال هذه المكونة تعيش في ظل إقصاء ممنهج من الوظائف الحكومية ومن الرتب السامية في الجيش ومن الكثير من الامتيازات التي من المفروض أن يحظى بها المواطن العادى في وطنه.

يمكن القول أن العبودية في موريتانيا باتت تتجه إلى الانحسار، وتتحول إلى مشكل آخر ربما لا يقل خطورة عن العبودية وهو مشكل لحراطين، فبعد مضي 60 عاما على استقلال البلاد ودخولها في ما يعرف بالدولة الحديثة لا تزال هذه المكونة تعيش في ظل إقصاء ممنهج من الوظائف الحكومية ومن الرتب السامية في الجيش ومن الكثير من الامتيازات التي من المفروض أن يحظى بها المواطن العادى في وطنه.

* الأمين العام لحركة نستطيع

تزويج القاصرات بالمغرب شكل من أشكال العبودية

ربيعة مرباح

مقدمة

انطلاقا من الاتفاقية الخاصة بالرق التي تنص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن "تجارة الرقيق تشمل جميع الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتيازه أو التخلي عنه للغير... وجميع الأفعال التي ينطوي عليها احتياز رقيق ما، بغية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التخلي..."، تشكل العبودية أبشع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان وامتهان كرامته.

يعتبر تزويج القاصرات أحد أبرز مظاهر العبودية في عصرنا الحالي، ورغم تجاوز هذه الظاهرة في العديد من البلدان، فإنها ما تزال مستمرة بالمغرب، مما يعرض آلاف القاصرات اللواتي يتم تزويجهن قسرا، إلى الاحتجاز والاستغلال والحرمان من الحقوق الأساسية.

ظاهرة تزويج القاصرات بالمغرب

لقد شكلت هذه الظاهرة مجالا واسعا لاشتغال الحركة الحقوقية والنسائية والديمقراطية عموما، فخاضت عدة نضالات ومرافعات لمناهضتها، مما اضطر معه المشرع المغربي إلى تغيير مدونة الأحوال الشخصية التي كانت تميز في أهلية الزواج بين الجنسين (18 سنة للذكر و15 سنة للأنثى) وتعويضها بمدونة الأسرة التي تقر بجعل سن الزواج بالنسبة للجنسين في 18 سنة، حيث جاء في المادة 19: "تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثماني عشرة سنة"، غير أن نفس المدونة فتحت باب الاستثناء، في "مغرب الاستثناء"، بجعل القاضي يتلاعب بمصير الطفلات في المادة 20 "لقاضي الأسرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى أو الفتاة دون سن الأهلية". ففتحت هذه المادة الباب لتزويج القاصرات وهو ما يفسر ارتفاع نسبة تزويجهن بشكل مهول. فحسب الموقع الرسمي لوزارة العدل، فإن عدد حالات طلبات زواج القاصرات عرف ارتفاعا متواصلا، إذ كان في حدود 18 ألف سنة 2004، ليصل إلى 33 ألفا عام 2007، وأكثر من 39 ألفا في سنة 2011، و33 ألف سنة 2013، ثم 33 ألف و600 سنة 2018. ويمثل الوسط القروي ضعف الوسط الحضري في نسبة تزويج القاصرات اللائي لا يتجاوز سنهن في بعض الحالات 14 سنة. إن هذه الأرقام مهولة وخطيرة، في حق الطفولة، مع العلم أن هذه الأرقام تتعلق فقط بإحصائيات طالبي الزواج عن طريق المحاكم دون احتساب الزواج بالفاتحة أو بالعقدة غير الخاضعين للقوانين الجاري بها العمل وبالتالي تغيب بشأنهما أرقام وإحصائيات دقيقة.

طبيعة تزويج القاصرات بالمغرب

يقوم كثير من الناس بتزويج بناتهن القاصرات عبر المساطر التالية:

مسطرة طلبات الزواج يتقدم بها أولياء أمور القاصرات المراد تزويجهن لدى قاضي الأسرة، طبقا للمادة 20 من مدونة الأسرة التي تسمح بتزويج القاصرات،

مسطرة ثبوت الزوجية التي تتم كما يلي:

1 – في حالة تعرض القاصر للاغتصاب والذي قد ينتج عنه حمل أو ولادة، فعوض محاسبة الجاني على جريمة الاغتصاب تلجأ الأسر إلى ثبوت الزوجية؛

2 – الزواج بالفاتحة الذي غالبا ما تليه مسطرة ثبوت الزوجية بعد وضع القاصر لمولود أو أكثر.

مسطرة التزويج بالعقدة: هذا النوع منتشر، بشكل كبير، في بعض مناطق المغرب "غير النافع"، وهو بمثابة زواج متعة غير معلن، يتم عبره تسليم العريس مبلغاً مالياً معيناً لولي القاصر، مقابل تزويجها له عبر تسجيل العقد على أنه اعتراف بدين، يقر فيه الولي على أنه سيعيد مبلغ القرض بعد أن تبلغ القاصر سن الرشد، لكن الأمر في الغالب لا يبلغ مداه حيث تتم إعادة البنت إلى أهلها. وفي غالب الحالات تعود حاملاً أو رفقة أولادها، يتم هذا التزويج بواسطة عقود مبرمة بين أهل القاصر ورجال مغاربة، يعيشون، في الغالب، خارج الوطن أو خليجيين، مقابل الحصول على مبالغ مالية وذلك عبر شبكات لوسطاء يملكون أسماء لفتيات جاهزات للعرض في السوق فيما يشبه صفقة تجارية تكون فيها الفتاة سلعة في هدر تام لإنسانيتها وفي خرق بشع لحقوقها، ويعتبر هذا النوع من التزويج، تحديدا، الذي يتم في إطار شبكات الدعارة والعمل القسري في البيوت، شكلا واضحا من أشكال العبودية والتجارة المنظمة في البشر مع ما ينتج عنه من تعريض القاصرات للاستغلال بشتى أشكاله.

بعض أسباب ونتائج تزويج القاصرات

مهما تعددت أسباب تزويج القاصرات، تبقى الضحية هي الفتاة القاصر، وتفرض مقاربة هذه الظاهرة استحضار الأسباب والعوامل الحقيقية والمتعددة التي تربط بين مستوى الوعي من جهة، وبين الهشاشة، الفقر، الجهل، الهدر المدرسي، والضغط الاجتماعي من جهة أخرى، والاستغلال الطبقي المزدوج للمرأة بشكل عام وللطفلة بشكل خاص. فظاهرة تزويج القاصرات معمول بها في المغرب منذ القدم، إذ لا تتخذ، فقط، طابعا اجتماعيا وجنسيا، بل طابعا اقتصاديا في أغلب الحالات، حيث غالبا ما تلجأ بعض الأسر إلى تزويج بناتها الصغيرات بسبب الفقر والحاجة، خاصة إذا كان الزوج ميسورا، مستفيدة من مبلغ المهر الذي غالبا ما يكون مرتفعا مقارنة مع وضعية الأسرة الهشة، إذ تعتبر الأسر أن تزويج الطفلات في سن مبكرة وسيلة لحمايتهن ووقايتهن من الفقر والحاجة وتوفير الأمن والبدائل، لوضعهن المزري، وصون ل"شرف" الأسرة والمجتمع، كما تعتبرها وسيلة للمراقبة الجنسية، والابتعاد عن العلاقات الجنسيّة والحمل خارج إطار الزواج، ووسيلة من وسائل المحافظة على الممتلكات العائلية أو الزيادة فيها، وإقامة علاقات قبلية وعائلية. وتتحكم في هذا التزويج القسري العقلية الذكورية والتشريعات الرجعية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى اغتصاب وتدمير طفولتهن، وكبح حقوقهن كطفلات وتحديد مصيرهن الأسري المستقبلي دون إرادتهن. وتترتب عنه آثار اجتماعية ونفسية خطيرة جدا على القاصر، إذ غالبا ما تجد الطفلة نفسها مصطدمة بواقع لا تنتمي إليه وبعائلة لا علاقة لها بها، وبأسرة غير قادرة على المساهمة في تسييرها وتدبيرها، وفي أحضان رجل غريب عنها، بينما هي غير مستعدة ولا قادرة لا نفسيا ولا جسديا ولا اجتماعيا... على تحمل أعباء هذا التزويج التعسفي، من حمل، وتربية أطفال، وأعمال منزلية شاقة داخل وخارج المنزل، والاعتناء بالزوج وأسرته، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بممارسة الجنس في سن مبكرة، مما يعرض حياة القاصرات إلى عبودية بشعة (الحمل المبكر، إجهاض تقليدي قد يؤدي إلى وفاتهن، عنف الزوج وعائلته، وفيات الرضع بسبب غياب معرفة بالتربية، التخلي عن الدراسة....).

المطالب

فإذا كان السبب الرئيسي في تفشي هذه الظاهرة في المغرب كغيره من بعض الدول الرأسمالية المتوحشة هو استعباد البشر، وخاصة النساء، بما في ذلك الطفلات الصغيرات، والمتاجرة المنظمة فيهن، في ظل غياب قانون يمنع تزويج القاصرات بشكل صريح. فإن حل هذا المشكل يرتبط، جوهريا، بتحرر المرأة الذي لا يمكن أن يتم إلا في ظل مجتمع اشتراكي متحرر، ينمحي فيه الاستغلال الطبقي بجميع أشكاله.

في انتظار تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، فإنه مطروح علينا النضال من أجل فرض المطالب الآنية التالية:

سن قانون مدني عصري ديمقراطي للأحوال الشخصية يقر بالمساواة التامة بين الجنسين يكون متلائما مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة ويجرم تزويج القاصرات لأي سبب كان؛

منع استعباد القاصرات وسن عقوبات قاسية على كل الأطراف التي تساهم في ذلك؛

منع زواج الفاتحة والزواج بالعقدة وكل ما من شأنه تمويه القضاء من ثبوت الزوجية؛

تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء، خاصة بالبوادي والمناطق النائية وفك العزلة والتهميش عن المناطق الجبلية؛

خلق تنمية بشرية حقيقية شاملة في جميع الميادين خاصة منها توفير تعليم شعبي ديمقراطي علماني مجاني للجميع، وتوفير صحة إنجابية مجانية.

تظهر المعطيات الرسمية أن القاعدة عند القضاة هي القبول بتزويج الطفلات القاصرات (ما بين 85.46% و92.21%)، في حين أن الاستثناء هو الرفض. وأن النشاط المهني للباحثين عن تزويج الأطفال، يمثل العاطلين عن العمل منهم يمثلون أكثر من 92 ٪. وأن الأعداد في تزايد. إنها ظاهرة مرتبطة بالإقصاء والتهميش والفقر وبالسياسات الممنهجة المنتجة له.

إن الزواج ليس مجرد قدرة على ممارسة نشاط جنسي يمكن التحقق منه عن طريق الخبرة الطبية التي يعتمد عليها القضاة، بل وقبل كل شيء مسؤولية ثقيلة يصعب، بل من غير المنطقي أن يعهد بها إلى طفل. لذا فإلغاء التشريعات التي تسمح بذلك أصبحت ضرورة ملحة كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول المساواة في عام 2012، وأكده في 18 يوليوز 2018.

– تزويج الأطفال يهم الفتيات بدرجة أولى، وبالتالي فهو بمثابة تمييز ضد الفتيات وانتهاك لحقوق الطفل.

– الحجم الحقيقي لتزويج الأطفال غير معروف، غير أن عدد حالات تزويج الأطفال يظل مرتفعا للغاية ويدعو للقلق.

– تزويج الطفلات يلحق الضرر بالفتاة وبالمجتمع، وليست هناك أي دراسة تخلُص إلى وجود فائدة ما وراء تزويج الفتيات، سواء ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو فردية..

– زواج الأطفال ليس حلا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل إنه، على العكس من ذلك، مصدر من مصادر الهشاشة واستمرار مختلف أشكال التمييز ضد النساء والأطفال؛ إنه بمثابة انتهاك لحقوق الأطفال، وعائق أمام تنمية البلاد.

– لم تمكن الآلية التي تنص عليها مدونة الأسرة من التقليص من عدد طلبات الزواج التي تشمل القاصرات.

– المغرب ملتزم، في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالقضاء على جميع الممارسات الضارة، بما في ذلك تزويج الأطفال.

– لا تتسم الترسانة القانونية بالتجانس ولا تنسجم مع أحكام الدستور.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حسب آخر المعطيات الرسمية يورد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان أرقام رئيسية أنّ:

– 1.7 % من "النساء"، أيْ الإناث المتزوجات، لم تتجاوز أعمارهن 15 سنة، كما أنّ معظم القاصرات (حواليْ 99 % من الحالات) تمّ تَزويجهنّ ما بيْنَ سنّ 15 و17سنة.

– 23.8 في المائة من القاصِرينَ يُعانونَ من الأمّيّة، 32 في المائة منهم إناث، و 13.2 في المائة ذكور؛

– 53.3 في المائة من الفتيات القاصرات متزوّجات لأبْناء ربّ الأسرة؛

– 8.7 في المائة من القاصرات المتزوّجات هنّ بناتٌ لأرباب الأسر؛

– 87.3 في المائة من القاصرات المطلقات هنّ إمّا بنات 81.2 % ؛ أو أخوات 6.1 % لأرباب الأسر؛

– 60،8 % من الأرامل القاصرات هنّ بنات 60.8 % أو أخوات 5.9 % لأرباب الأسر؛

– 9.2 % من الأرامل القاصرات هنّ ربات أسر، 14،3 % منهنّ يعشْنَ مع الأقارب؛

– ثمّ إنّ حواليْ ثلث الفتيات القاصرات المتزوّجات 32.1 % لديهنّ طفل واحد على الأقلّ، في حين أنّ الغالبية العظمى 87.7 % هنّ ربات بيت ولا يشتغلن خارجه، و 6.4 % فقط هنّ اللواتي يزاولن نشاطاً معينا .

استنتاجات المجلس

– يُعدّ القانونُ شرطًا لازما ولكنه غير كاف لوضع حدّ نهائيّ لممارسة تزويج الأطفال.

– مدوّنة الأسرة لا تنسجم انسجامًا كلّيًا مع الاتّفاقيات الدولية والدستور.

– القضاء على تزويج الأطفال اليوم يفرض نفسَه باعتباره هدفًا منْ أهدافِ التنمية المستدامة بحلول سنة 2030 .

– مكافحة تزويج الأطفال، وبالنّظر إلى أبْعادها النّفْسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية، لا بدّ أن تمرّ، بكلّ تأكيد، بتحسين الإطار التّشريعيّ، فضْلا عنْ إعداد سياسات عموميّة ذات صلة، تواجه خاصة ممارساتِ تزويج الأطفال خارج التوثيق الشرعي.

كورونا والمخزن وتعميق أزمة الشباب بالمغرب

اشرف ميمون

قبل الخوض في تبعات جائحة الكورونا على الشباب المغربي وكيف استغلت الدولة على غرار كل الأنظمة المستبدة الجائحة وجعلت منها فرصة من ذهب لتعميق أزمة الشبيبة المغربية بشكل خاص والطبقة العاملة وعموم الكادحين والمسحوقين بشكل عام وجب بداية توضيح قضية مفاهيمية أساسية لمقالنا وهي الشباب كمفهوم في تصورنا لأنه سيساعدنا على توضيح فئة الشباب المتضررة فعلا والتي نتوجه لها من خلال هذا المقال. إن التحديد الماركسي للشباب ينفي عن هذه الفئة صفة الطبقة كما ينفي عنها صفة الانسجام فالشباب فئة تخترق كل الطبقات تختلف حاجياتها باختلاف موقعها الطبقي فالشباب البرجوازي تختلف حاجياته وعاداته كليا عن الشباب العامل والكادح مما يفند كليا الفهم الليبرالي المشوه والسائد لهذه الفئة والذي يروج لخصوصيتها الموحدة. كيف يستوي شباب اللمبروجيني وحياة الرفاه بشباب المعامل والحقول والعطالة، أين هو الانسجام بين شباب كل المستقبل مفتوح أمامه وشباب جميع الأبواب موصدة في وجهه، من خلال هذا التحديد تتضح جليا أزمة أي شريحة من الشباب تتعمق في المغرب مما يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذه الأزمة، وكيف جعل المخزن من جائحة كورونا فرصة لتعميقها؟ وما هو الدور الملقى على عاتق الشباب ومنظماته للمساهمة في حل هذه الوضعية؟

لطالما شكل الشباب تاريخيا المحرك الرئيسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين في كل الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية التي صنعتها هذه الطبقة وحلفائها الموضوعيين، كما أنه مخزون أساسي لقوة العمل وواجهة مهمة للاستقطاب بالنسبة للرأسمالية. وبالمغرب يمثل الشباب المخزون الديمغرافي الأهم حيث نسبة الشباب بالمغرب تزيد عن 34 في المائة من التركيبة السكانية بالبلد، أي ما يقارب 11 مليون شاب وشابة (حسب مؤشرات طرحها وزير الشباب والرياضة حول متابعة مشروع السياسة المندمجة للشباب 2017)، الشريحة العظمى منها عمال وكادحون ومعطلون وشبيبة تعليمية، وهذه بعض الأرقام والمعطيات الصادرة الرسمية ونحن نعلم جيدا حجم التقليص والتسييس والتضليل الذي تخضع له هذه الأرقام الرسمية والغير رسمية. تشير المؤشرات الرسمية إلى مغادرة 270 ألف شاب/ة المدرسة سنويا، ونسبة البطالة تصل إلى ضعف المعدل الوطني لتصل 20 في المائة، فضلا عن أن 50 في المائة من الذين يتوفرون على مناصب شغل، لديهم وظائف ضعيفة وهشة وغير قار (نفس المصدر السابق). وفي مؤشر آخر ف 30 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة هم بدون شغل ولا تعليم، أي ما يقارب 4 ملايين شاب/ة من أصل 11 مليون (تقرير المندوبية السامية للتخطيط 2017). وهذا الوضع في تراكم حيث ازداد إجمالي البطالة في المغرب بمعدل 4.5 في المائة خلال سنة 2018 مقابل 0.8 حجم التشغيل في نفس السنة (دراسة أعدتها المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 05/02/2018). وحسب معطيات عرض وزير الشباب والرياضة سنة 2017، فإن 75 في المائة من الشباب لا يتوفرون على أية تغطية صحية، بينما أن 20 في المائة معرضون لاضطرابات نفسية وصحية وأن 82 في مائة لا يمارسون أي نشاط ترفيهي أو رياضي أو ثقافي. وأفاد استطلاع يجفي المئة لضمان جودة العيش وبيئة عمل أفضل (استطلاع قامت به بوابة التوظيف "روكريت" أبريل 2018)، أن هذه الأرقام وغيرها من المؤشرات التي يمكن لأي متتبع عادي لوضعية الشباب بالمغرب أن يعي حجم معاناة هذه الفئة، على غرار باقي كل الكداح، كما أنها تدعونا إلى التساؤل من جديد حول وضعية الشباب اليوم في ظل جائحة كورونا.

كغيره من الدول التبعية التي تنهج سياسات اقتصادية واجتماعية لاوطنية مفروضة من الدواليب الرأسمالية والامبريالية، سارع المغرب إلى فرض الحجر الصحي كخيار لا بديل له في ظل انهيار المنظومة الصحية وغياب أبسط إمكانيات مواجهة الفيروس، إذا استثنينا تضحيات الطواقم الصحية والتمريضية، إضافة إلى حزمة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية دون سابق إنذار، ولا حتى أخبار لتهيئة المواطنين للوضع الجديد، وعلى رأسها قانون الطوارئ الصحية الذي كان للشباب حصة الأسد في تطبيقه وأول ضحاياه، حيث تميز بالمقاربة القمعية الأمنية التي لا خيار فيها أمام خارقي الحجر، سوى الاعتقال، فقد فاق عدد المعتقلين بسبب خرق حالة الطوارئ الصحية أكثر من عدد المصابين بكورونا ليصل عتبة ال 100 ألف منذ 20 مارس الماضي، حيث يبلغ معدل الاعتقالات اليومي إلى ما بين 2500 و4000 معتقل يوميا وأغلبهم شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة (الموقع الإخباري حدث كم، مقال كلام جرائد 16 ماي 2020). في مقابل عدد الحالات التي شملتهم التحاليل المخبرية لكشف فيروس كورونا، بلغ صباح الأربعاء 13 ماي فقط 74208 أشخاص، أي أقل من عدد المعتقلين، نهيك عن الحرمان الشبه كلي من برنامج الدعم (تضامن) الخاص بالأسر على علته، والعشوائية التي شابته، وقلة المستفيدين مقارنة بعدد المتضررين، وحجم الأضرار، حيث لم يصل عدد المستفيدين سوى 5 ملايين (4 ملايين و 700 مائة ألف) بين من يتوفرون على بطاقة راميد ومن بدونها و716 ألف شخص من المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي (الموقع الإخبار العمق مقال صدر يوم 7 ماي 2020). ورغم أن الغير مصرح بهم يفوق 60 في المائة من المستخدمين وأغلب الشباب الغير مشكل لأسرة والغير مصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي متروكون للجوع، لم تفصح الدولة نهائيا عن عدد الشباب المستفيد والذي تظهر بعض الأخبار، على شبكة التواصل الاجتماعي، إقصاءهم بشكل كبير، خصوصا المعطلين، رغم توفر بعضهم على بطاقة راميد، لتزداد الوضعية المالية للشباب تعقيدا. هذا ناهيك عن تفضيل الأرباح على الأرواح، وترك الشباب العامل يواجه خطر الموت بالفيروس داخل المعامل والضيعات دون حماية، وخير دليل على ذلك، الأرقام المهولة من الإصابات التي تسجلها المدن الصناعية نموذج الدار البيضاء – طنجة – القنيطرة وغيرهم... لقد استثنت الدولة الطبقة العاملة، التي يوجد الشباب في مقدمتها من الإجراءات الاحترازية، متنصلة من مسؤولياتها ومن تحملها تكلفة الجائحة، ومن أجل مغازلة وحماية الباطرونا. كما لا ننسى معاناة الشبيبة التعليمية التي وجدت نفسها بين ليلة وضحاها أمام قرار إيقاف الدروس الحضورية واعتماد الدروس عن بعد، في غياب أي تكوين للأساتذة والتلاميذ والطلاب، في كيفية التعامل مع المنهجية الجديدة، ودون توفير الإمكانات اللوجستيكية والمالية لهذه العملية، ليزداد عبء مالي آخر على العبء الذي تركته الجائحة، ويتم إقصاء شريحة عريضة من مواكبة الدروس عن بعد خصوصا بالبوادي والقرى .

مما لا شك فيه أن استغلال الدولة لجائحة كرونا في تقوية قبضتها على الجماهير العاملة والكادحة، وفي مقدمتها الشباب الذي نال حصة الأسد من القمع والتهميش والإقصاء والاستبداد، يفرض على الشبيبة المغربية اليوم أكثر من ذي قبل أن تكتسب المشروع التحرري الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي، وذلك يمر عبر توحيد نضالاتها في كل الجبهات، وتنظيم نفسها عبر بناء أدوات الدفاع الذاتي، وفرز قيادة شبابية قادرة على المساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وربطه بالنضال العام ضد الاستبداد والفساد ومن أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

في 24/05/2020

حول ضرورة التنظيم

ب. الحسين

لا شك أن العمال وعموم الكادحين في صراع بجهدهم العضلي والفكري للبحث عن البقاء ووعيا بهذا الصراع تحتم تاريخيا على اليسار الراديكالي التفكير في طرق وآليات الانغراس والذوبان من داخلهم. التنظيم هو الكفيل الذي يمكنهم من الفهم والنقاش والذي من خلاله وعبرهم يمكنهم من أخذ القرار وتحديد الأهداف. طبعا هذا لا يعني بالبت والمطلق أن جميع الخطوات كالإضراب والاحتجاجات أو الانتفاضات، وجب أن تخرج من مكتب مركزي أو بصيغة عسكرية، لكون معظم الحركات الاحتجاجية تكون عفوية ومرتبطة أساسا بعدة عوامل، كالرد على الصفعات الاقتصادية، أو عامة بموضوعية الصراع الطبقي الذي يفرز جميع أنواع الاحتقان، بعد تراكمات الاضطهاد وضعف النظام القائم على امتصاصها، وإطفائها أو التغذي عليها أيديولوجيا لتوجيهها عبر دور الأحزاب.

ولذلك عبر تاريخ نضالات الشعوب ومنذ الثورة النيولتيكية كان التنظيم يستوجب أرضية توافقات لسبب بسيط هو أهمية توحيد الجماهير الكادحة حول فكرة تتبلور لتصبح حسب تعبير ماركس قوة مادية، واستحالة مواجهة تنظيم السلطة الرأسمالية بدون تنظيم مهيكل قوي قادر على تغيير موازين القوى لصالح المنتجين الحقيقيين للثروة. وهنا يتضح الرهان لأن تنظيم مئات وملايين العمال والكادحين يفرض ضرورة التمثيلية، ومن هنا كذلك يتم النضال ضد مستنقعات البيروقراطية والانتهازية التي تمثلها غالبا الأحزاب الرجعية والمعادية لمصالح الجماهير. ومن ثمة فالنضال من داخل التنظيم يهدف في بعده الطبقي للتحرر والحرية التي تتمثل في قدرة العمال والكادحين في فهم الثروة التي ينتجونها وتحقيق الإنتاج من كل حسب طاقته لكل حسب عمله.

فهل يمكن تحقيق ذلك التنظيم وما هي بنيته وهيكله؟

تساؤل قد ينم عن جهل للتاريخ وللجدل والصراع الطبقي، بحيث لا يمكن البحث عن شكل التنظيم بمنطق مثالي لأنه وببساطة هو نتاج للممارسة والصراع، وأحد الأشكال كان ولا يزال يتمثل في اللجان، لأن تطور الصراع والنضال يجعل من المستحيل لكل العمال والكادحين الحضور في المجالس التنظيمية، فاللجان هي جسد تنفيذي لقرار الأغلبية الذي ساهمت في صياغته والتفكير فيه مع إمكانية طرد لأي ممثل وفي أي وقت معين، مع استحالة تحول اللجان التمثيلية إلى المنطق التمثيلي الأبدي أو استقلالية في القرار، لكونها تعبر فقط وتجسد قرار الأغلبية. أهمية اللجان كانت ولا تزال مثالا عن شكل من أشكال التنظيم بغض النظر عن ما إذا كنا نتحدث عن الثورة أو الإصلاح اللذان يختلفان من حيث الشروط الذاتية والموضوعية، كمثال تجربة اللجان العمالية وتحولها للمجالس الثورية بروسيا أو اللجان الإصلاحية قبل ثورة روزا لكسمبورغ المعروفة ب سبرتاكوس التي أدت إلى سقوط الرايخ بألمانية. فيعلمنا التاريخ أن جميع الطبقات ليس فقط المسحوقة بل حتى البورجوازية التي استطاعت قبل الثورة الفرنسية بناء مجالس ومحاكم غير قانونية كإعلان لنهاية الحكم الملكي المطلق، نفس الشيء تستطيعه الطبقات المسحوقة في قوة خلق عدة أشكال تنظيمية والأمثلة كثيرة ولا حصر لها في طاحونة الصراح الطبقي.

قصيدة النثر والإيقاع

نور الدين موعابيد

قال الشاعر حسان بن ثابت:
تَغَنَّ في كُلّ شعرٍ أنتَ قائلُهُ ×××× إنّ الغناءَ لهَذا الشعرَ مضمارٌ

واضح أن الشعر والموسيقى يتقاطعان، فيلتقيان في الانتظام أو الاطراد (التتابع)، الذي هو لحمة الإيقاع وسداه؛ هذا الإيقاع المتميز بأنه ثنائيّ: خارجيّ (البحر، القافية، الرويّ..)، وداخليّ (التكرار، الجناس، المدات الصوتية..) يستوي في ذلك الإنسان (نبضات القلب)، والطبيعة (تعاقب الليل والنهار، حركات الأمواج...)..

وقد أُثر عن صناجة العرب: الأعشى أنه كان ينشد شعره مصحوبا بنقرات توقع على المزهر (آلة العود)، وهي ظاهرة ما تزال ممتدة في القراءات الشعرية، إلى يومنا هذا، وحسبنا تمثيلا مؤلّف ((الأغاني..) الذي كتبه أبو الفرج الأصفهانيّ مؤكدا علاقة الشعر بالموسيقى. ولم يفت الدراسات النقدية بمنحنياتها كلها، الكلاسيكية والحديثة، الغربية والعربية أن تتأمل تلك الحميمية بين الموسيقى والقريض، تأملا موغلا في الدهشة والمتعة حتى قال بعضهم، إنه إذا كان الرسم شعرا صامتا، فإن الشعر رسم منطوق، بمعنى أن الخصيصة الإصاتية (السمعية) هي ما يخلق فرادة الفنين.. لذلك يبدو لي أن ما يُدعى "موسيقى صامتة " غيرُ دقيق.

وبما أن الأمر كذلك، فإنني سألامس إيقاعية قصيدة النثر، ذات الليبرالية الإيقاعية الصارخة، علما بأن التمرد على العروض الخليليّ ليس وليد العصر الحديث؛ فنحن نذكر صيحة الشاعر أبي العتاهية: ((أنا أكبر من العروض.))، وأن هذا العلم نفسه أجاز للشاعر ما لم يجزه لسواه، فدوننا هذه الجوازات (الزحافات، العلل...)، والضرائر..

. في ماهية قصيدة النثر: أعتقد أن هُوية قصيدة النثر لم تتحد إلا بعد ظهور مجلة ((شعر)) اللبنانية (1957) التي أسسها يوسف الخال، وأنسي الحاج، وغيرهما.. لذلك سأقتصر على نص أجتزئه من مقدمة ديوان أنسي الحاج "لن" (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. ط:02. 1982. بيروت. ص:15.)، يقول: ((إن قصيدة النثر (ق. ن) تمثل وجها من وجوه الثورة الشعرية التي شهدها هذا القرن(20)، وفيها يُكتب النثر بلغة شعرية، ولغايات شعرية.. فهو يخلو من الاطراد والتحليل الذي يميز النثر، ويخلو من السرد والوصف اللذين يميزان القصة والرواية، ويخلو من المباشرة التي تميز الخطابة وأشباهها من فنون نثر الجماهير..))، وكأن قصيدة النثر مكتفية في حصن منيع، لا يسمح بأن تهب عليها رياح أجناس أدبية أخرى.. فالشاعر الحاج "متطرف"، في الرأي السابق، ولعله "مهووس" بالاختلاف.

يلاحظ إبراهيم خليل أن قصيدة النثر متعددة التمظهرات، منها: قصيدة النثر الغنائية، وقصيدة النثر الحكائية وقصيدة النثر العادية.. (مقاله: أمجد ناصر، وقصيدة النثر، الخروج من سلطة النظم إلى سلطة النص. مجلة نزوى. العدد17. يناير 1999. ص: 231.)

والحقيقة أن قصيدة النثر ليست معصومة ضد ملامح الوصف والسرد، كما يجلّي ذلك قول أمجد ناصر:

فيفا تغادر منزلها في الصباح
يفاجئها الياسمين
ورائحة الشاي
وعمال مصنع (باتا)
وإذ نلتقي عند موقف باصات(ماركا)
تسائلني وهي تبحث فب جيب سترتها
نلتقي هذا المساء؟
وتدس بجيبي طائرة من ورق:
إنني في النقابة.

إن الأفعال لتؤشر مؤشرات دالة على حدث /أحداث، والحدث مقوم من مقومات السرد....، ويفهم من مقدمة الحاج نفسها أن هذا الجنس الأدبيّ يقتضي جملة خصائص منها:

.الإيجاز.
.الدفقات الشعرية الخاطفة
.الشفافية
.التوهج والإشراق
.اللاقصدية (اللامقابل)..

وهي تثير من الأسئلة، أكثر ممّا تجيب عن استفسارات خصومها التي وصلت إلى حد "إدانة" قصيدة النثر..

صحيح أن الاقتصاد محمود إلا إن كانت الدريئة la cible هي دولة الشعر العموديّ، وصحيح أيضا أنه ما من قصيدة نثر إلا محققة الإيجاز. وتبدو خصيصة الشفافية نسبية "هي الأخرى"؛ إذ تتوهج، وتأفل في القصيدتين.. وربما كانت جلية في قصائد تقليدية أكثر منها في قصائد نثرية..

. قصيدة النثر والإيقاع: يتصور أكثر من ناقد عربيّ، فطحل أن الوزن والقافية غير مشترَطيْن في الشعر (ميخائيل نعيمة، جابر عصفور، كمال أبوديب....)، وكان كمال أبوديب قد اقترح بديلا إيقاعيا ينزاح عمّا وصفه الخليل وأرخ به موسيقى الشعر العربيّ الكلاسيكيّ. يقول كمال: ((إن الإيقاع في قصيدة النثر لا يستند إلى علاقات التراتب بين نواتين إيقاعيتين متعارضتين ولا إلى تكرارهما على مسافات منتظمة تختلف، ويؤدي اختلافهما إلى تكوين بحر أو آخر..)) (قصيدة النثر وجماليات الخروج والانقطاع. مجلة نزوى، العدد نفسه. ص: 21. بتصرف.)

تتأسس هذه القصيدة المشاكسة من ثمة على تنامي الإيقاع بفضل نوى غير محددة العلاقات من حيث تركيبُها الصوتيُ؛ فهي اعتباطية الورود - في تصور كمال -هكذا لا ينسجم وصاحبَ ديوان الحماسة، الذي حدد من أسس عمود الشعر العربيّ: شدة اقتضاء القافية (ما سماه أبو العلاء: " القوافيَ الذللَ)، ولذيذ الوزن.. بل إن نقادا محدثين ميزوا البحور وَفق الأغراض الشعرية، والمواقف النفسية، ولكن دون أن يحققوا إجماعا يذكر لتظل محاولاتهم مجرد اجتهادات رفضها محدثون آخرون (شكريّ عياد، عبد الله الطيب، إبراهيم أنيس....)، ولا بد للشاعر من أن يتمرس ويهذب أذنه الموسيقية بما يملكه من حس، استنادا إلى الذاكرة (المحفوظ الشعريّ)، لاسيما أن الذائقة العربية اشترطت في الشاعر الفحل أن يكون راوية شاعر آخر يتتبعه كما يتتبع الرحل مساقط الغيث، على الرغم من الرأي الذاهب إلى أن (كل شيء عند العرب بديهة وارتجال..) (الجاحظ)، حتى لا أزج بقلمي في بعث قضية ((الطبع/الصنعة))..

وما أثارته من خصومات نقدية حارة، حادة..

كمال أبو ديب ناقد مستفز، بالمعنى الموجب، يقول: ((ما أقوله هو- ببساطة قد تبدو صادمة - هو أن قصيدة النثر لا إيقاع لها سوى الإيقاع النابع من النبر وتركيب اللغة الصوتيّ، وأبعاد النظم الدلالية، أي من المكونات ذاتها التي تمنح النثر بكل أشكاله وتشكيلاته إيقاعا ما..))، (نفسه. الصفحة نفسها.)، ولذلك اعتبر قصيدة النثر ثورية طالما أنها تخترق حدود "الشعرية العربية"، وتكسرها، فتتمرد على تكراراتها وتوازياتها ونبراتها، متأبية على المقاييس برمتها، هي نزقة، (متسيبة)، مشاغبة، وغير مصوغة حسب بحر مستعمل، أو مهمل..

((ولكل نص منها إيقاعه الفرديّ، المتعين، والإيقاع هنا في وادٍ متغير..)) (نفسه. الصفحة نفسها.)، أما الإيقاع الخليليّ فهو مستقر.. يستشهد بقصائد نثرية منها:

.سيف الرحبيّ:
بين ليلة وضحاها
اكتشفت أنني ما زلت أمشي
ألهث على رجلين غارقتين في النوم
لا بريق مدينة يلوح
ولا سراب استراحه.

-عباس بيضون:
أحبك
اليقظة تنتصر باكرا
وتجدنا معلقين
إنها أخيرا تحف الوحدة
أحبك
إنهم أولادنا من الريح.

.محمد الماغوط:
أظنها من الوطن
هذه السحابة المقبلة كعينين مسيحيتين
أظنها من دمشق
هذه الطفلة المقرونة الحواجب
هذه العيون الأكثر صفاء.

ويكاد جابر عصفور يجاري كمالا منبها إلى أن من قصائد النثر الغث، المتهافت، الذي لم يتمثل خصوصيات هذه التجربة، ومنها السمين، كما لدى محمد الماغوط صاحب النص الأخير، المنتزع توقيره، وتعزيره ((لأن الشعر ليس مجرد وزن وقافية، الشعر أكبر من ذلك، ففيه القيم الجمالية.. في درجة الكثافة اللغوية، والحس الشعريّ بالكلمات، وليس في الوزن والقافية، لأنهما إيقاع خارجيّ قد يوجد أو لا يوجد، وعلى هذا الأساس فقصيدة النثر حق مشروع، وكتاباتها حق مباح لأيّ مبدع..)) (في حواره مع مجلة "أدب ونقد". العدد 376. فبراير مارس. 2019. ص: 56. بتصرف. أجرى الحوار محمود قنديل.)، (موضوع الحوار: " التنوير رهان المستقبل"..).

لا بد من إبداء ملاحظتين سريعتين أولاهما أن الشاعر السعيد هو من ألف بين القلبين قلب الشعر العموديّ، السباعيّ وقلب قصيدة النثر. والأخرى هي أن الشكل وحده لا يخلق ثورية القصيدة؛ إذ من النصوص العمودية ما هو أكثر تقدمية منه في قصائد نثرية.. بمعنى أنه يمكن أن يتعايش "الأنموذجان" في حضن الشاعر الواحد..

أما الرأي عندي فهو أن القصيدة الخالدة، المخلدة هي تلك التي تمتح من رموش الشعوب وأظافرها، الشعوب المنافحة، المستميتة في المكابرة والنضال ضد الاستبداد، والاضطهاد حيثما وجدا. يقول درويش:

كل قلوب الناس جنسيتي
فلتسقطوا عني جواز السفر

وحين سُئل الشاعر مالك حداد عن هُويته، أجاب:

"وطني هو الإنسان.."

البعد الكونيّ، إذن، هو معيار المعايير، ومقياس المقاييس، وإلا كيف يُطرب العربيّ نيرودا أو لوركا، أو أراجون، أو مایاكوفسكي، أو حمزاتوف..، ويُمتع السيابُ، أو االلعبيّ، أو الجواهريّ، أو درويش، أو سميح القاسم، أو الشابيّ... الغربيّ المستشرقَ؟!، مؤكد أنه ما من أحد من هؤلاء يقتنص الإيقاع، الإيقاع وحده، ولا من أولئك.

ولو كان الشعر مشروطا في هُويته وكينونته بالوزن والقافية، فلماذا لا يعتبر "الشعر" المنظوم ("شعر" المتون) شعرا، على الرغم من توفره عليهما، إذن ؟؟؟!.

تلكم كانت خطرات أردت بها لملمة شعث أفكار قديمة، جديدة (مستجدة) في آن علّني أعيد مساءَلة مفاهيم نقدية "نفيسة"..

أبريل كورونا 2020.

الثقافة والتغيير

في دلالة الأسامي

عبد اللطيف صردي

اشمأز كثير من رواد التواصل الاجتماعي وساكنة مدينة تمارة المتاخمة للبحر وللعاصمة .اطلاق اسماء المتطرفين دينيا وهم من دعاة الكراهية على شوارع هذه المدينة. وقدخلق استياء وتقززا لان اسماء هؤلاء المحتفى بهم لاتربطهم بالوطن اية رابطة فما هم حرروا اوطانا اوكانوا مخترعين او علماءبحثوا في الرياضيات كالخوارزمي مثلا او علماء اكتشفوا لقاحات كباستور او مشاهير الرياضة كالعربي بن مبارك .اوشهداء ومناضلي افريقيا كباتريس لو مومبا او مانديلا او جمال عبدالناصر.او فرحات حشاد او طوماس سانكارا او لويزة حانون او صاحب كتاب معذبو الارض فرانتز فانون ونضاله في الثورة الجزائرية ...

وللاسماء دلالتها وادكر ان العرب كانت تختار أجمل الاسماء لبناتها تعبيرا عن الجمال والحب بينما تختار اسماء الدكور من القوة والصلابة حتى تخيف أعداءها كفيصل وتعني السيف وحيدر وتعني الأسد كرمز للقوة .

وتحضرني واقعة لما ازالت سلطة حماس بغزة اسم الشهيد غسان كنفاني من بوابة مدرسة .وكان يهابه الكيان الصهيوني كمثقف واعتباره وحده كتيبة تمشي .

والاكيد ان هذه الجماعات المنتخبة وذات الطيف الاسلامي من وراء تداول ما حدث في تمارة.ولكن الغريب والطريف ان تمنع في كثير من الجماعات الأسماء الأمازيغية للمواليد .وكان المكون الأمازيغي لايدخل في صلب هويتنا وان الامة المغربية تشكلت عبر عصور بمكونات امازيغية وعربية واسلامية وافريقية وانصهرت في مواجهة أي وارد استعماري.وانها عاشت متسامحة بدينها الشعبي بعيدا عن الطائفية والتعصب.والدمار .

وقد سمح المشرع استبدال الاسماء التي تحمل عيبا و استبدالها بما هو اجمل.ويلاحظ ان الألقاب التي يريد بها تنقيص من أشخاص والصاق عيب بحاملهاوهذا امر مدموم ومنهى عنه نجده في بيئات متخلفة في هوامش البؤس حين تريف المدينة .والمقرف ايضا ان تكون هذه الالقاب حتى في انديتنا الكروية

وقد بات للجماهير الشعبية بحسها العفوي كراهية لكل امارات الفتن.الامارة بالسوء.وانها تروم تحقيق جنتها على الارض في عيش كريم وكرامة.

نستضيف في هذا العدد الذي يتضمن ملفا حول العبودية في القرن 21، الرفيق م الكبير قاشى مناضل النهج الديمقراطي، نقابي وحقوقي، نحاوره حول علاقة العمل بالعبودية ومظاهر العبودية في القرن 21 والسبل الكفيلة بالقضاء على أشكال العبودية والاستغلال

1 الاستغلال الاقتصادي من قبل الآليات المحلية والوطنية والدولية هو بعد أساسي من أبعاد العبودية على مر القرون، اليوم في زمن النيوليبرالية المعولمة أين تتجلى العلاقة بين الاستغلال الرأسمالي للعمال والكادحين، والعبودية، تشريعا وممارسة ؟

تشكل الطبقة العاملة غالبية سكان العالم وهي عصب عملية الإنتاج، عليها تعتمد حياة المجتمع وأرباح الرأسماليين، وبما أن الدافع وراء النشاط الاقتصادي هو تحقيق الأرباح لحفنة من الناس وليس تلبية الاحتياجات الأساسية للبشر، فقد تحولت هذه الطبقة المجبرة على تأجير نفسها والمحرومة من ملكية وسائل الانتاج التي تستعملها، إلى مجرد عتالين لأشرس نظام استغلال عرفته البشرية عبر تاريخها وهو الرأسمالية، والتي ببلائها الحسن في فرم اللحوم لم تترك للبشرية من خيار آخر بين المزيد من الهمجية أو ضرورة هدم بناء الاستغلال برمته، وهو إجمالا بناء منخور من أساسه .

إما بيع قوة العمل أو الموت جوعا، شعار كان إلى حين يمثل زهرة عمر رأسمالية طيبة اقتضى تطورها ضرورة استبدال الشعار السابق بشعار أكثر تجاوبا مع طورها الجديد وهو الكدح والشقاء مع التضور جوعا، فتدمير الطبقة العاملة وتهديد الحياة برمتها أصبح يسير متوازيا مع مراكمة الثروة، لم يعد العمال وحدهم من يبصر بشاعة الرأسمالية، لقد ظهرت للبشرية جمعاء ملامح العدو الذي يترك في كل خطوة يخطوها كل ألوان الخراب: طفل دون العاشرة يموت كل سبع ثوان في العالم بسبب الجوع وشخص يفقد بصره كل أربع دقائق بسبب سوء التغذية في عالم تكفي موارده لإطعام 12 مليار شخص.

لقد حولت الرأسمالية العالم إلى سوق بضائع لا حرية فيه إلا للرساميل، تحيا فيه كمشة من البشر حياة الرفاه والرخاء الذي تدفع ثمنه الأغلبية الساحقة، مشكلة جزر نعيم وسط أهوال الجحيم، وكلما تراكم الربح في الكفة الأولى تضاعف البؤس في الكفة الأخرى وتآكلت الحقوق والحريات وتصاعدت بشدة وتيرة التشريعات المعادية للطبقة العاملة ومعدلات البطالة، فالرأسمال يعيش ويقتات عليها ولا يمكنه إطلاقا إضافة عامل واحد لمشروع من خمسين عاملا .

2 أين تتجلى مظاهر العبودية الرأسمالية ببلادنا، وما هي مجالاتها ومميزاتها؟

إن الرأسمالي لا يستثمر من أجل إشباع الاحتياجات الإنسانية أو إسعاد أحد، فهو لا يكترث بالبشر، فلا واجبات اجتماعية تقيده؛ وفوق ذلك فهو مدلل ومتطلب من أجل البقاء والاستقرار، يشترط الإعفاء من أداء الضرائب لمدد مهمة وتمكينه من القروض وتخفيض نسب فوائدها وإطلاق العنان لشراهته وتمكينه من كل الامتيازات والدعم اللامحدود، وإصدار التشريعات المحررة لسوق الشغل، أي المجهزة على كل المكاسب التي انتزعتها نضالات العمال والانحدار بهم إلى شروط أشبه بالعبودية، والمثال الصارخ هو شركات المناولة التي تتفنن في تنمية أرباحها بشكل فاحش على حساب آدمية العمال الذين توفرهم للمقاولة الأصلية، فهي تجتهد في انتقاء يد عاملة دفعتها شروطها الاجتماعية لعمل أي شيء من أجل دفع الجوع، فتنتقي فيها ذوي المستويات التعليمية المتدنية جدا والأكثر طواعية ولدونة، فتسحقها بطريقة أكثر بشاعة: أجور أضحت فضيحة على كل لسان، فأحيانا لا تتجاوز 700 درهم للشهر في الحراسة والتنظيف، مبلغ لا يمكن أن يضمن لها حتى الحياة التي تتمتع بها الحيوانات؛ بقشيش لا يرتقي لمرتبة الحد الأدنى للأجور فبالأحرى الأجر المعيشي الذي يسمح للأسرة بالعيش بكرامة ويوفر لها الغذاء الكافي والمأوى والموارد والطاقة والرعاية الصحية والتعليم والاتصالات والترفيه، من غير الاضطرار إلى الاستدانة أو الاعتماد على دعم مالي من أفراد الأسرة الآخرين. نشير بهذا الخصوص لنموذج شركات النظافة بمؤسسات التعليم بأكاديمية بني ملال حيث يضطر العمال مرارا وتكرارا لخوض معارك نضالية من أجل تحصيل أجور توقفت منذ ستة شهور في بعض المديريات التعليمية، زيادة على ظروف عمل تنتفي فيها كل شروط السلامة والوقاية والحماية من الأخطار، محرومين من العطل والرخص السنوية والضمان الاجتماعي، فهي تستهلك حتى الاستنزاف أو التدمير التام، وبعد ذلك تترك لتصارع مصيرها المحتوم...

إن هذا النهب الجشع لقوة العمل والشروط اللاإنسانية التي يتم فيها، وطريقة التشغيل المعتمدة في "عقود" المقاولة من باطن تذكرنا بأهوال تجارة العبيد في إفريقيا، وهي مشابهة تماما لما يحصل راهنا في مواسم الهجرة لحقول الفراولة باسبانيا؛ ففي كل موسم فلاحي يساق آلاف الشباب والشابات لإسبانيا، حيث يعرض النخاس البضاعة أمام لجن الباطرونا الفلاحية الإسبانية ليتيسر عليها معاينتها وفحص أجزاء من أجسامها، فيأمر "النخاس" المرشحين للهجرة بالقيام ببعض الحركات إظهارا للياقة قبل إقصاء من تقدم به السن أو لازمه عيب...

هؤلاء المنتقون اعتبارا لقدرتهم على العمل الشاق المضني يكدّسون في معسكرات معزولة ملحقة بضيعات الفراولة، هذه الفاكهة الحمراء المحشوة بالعنف والقسوة زيادة على الاستغلال الجنسي البشع للعاملات، اللواتي يدفعهن الجوع والتهديد بالطرد والوعيد بعدم الاستقدام مجددا لضيعات العار إلى لزوم الصمت، حفاظا على كسرة خبز قست شروط الحصول عليها أكثر من الصوان، ورغم تفجير الصحافة الألمانية لمختلف صور الاستغلال الجنسي بما فيه شهادات الضحايا والمعلومات الطبية المعززة لها والتي أكدت كون معدل الإجهاض في المحافظة المعنية هي الأعلى منذ عشرين سنة، وأن 90 في المائة من العمليات تعود لعاملات الفراولة، إلا أن وزارة الشغل المغربية أصرت، بعد زيارة مشتركة لعين المكان، على أن ظروف العمل سليمة ولا وجود لما يثبت "الادعاءات" السابقة، سمتها "ادعاءات" وأصرت على ذلك رغم تهاطل شهادات الضحايا بالصوت والصورة، وحدها القنوات التي تمول بمال المغاربة لم تستفزها المشاهد ولا أسواق النخاسة، ولربما اعتبرت رفض تلبية النزوات الجنسية للمالك والمشرفين عملا من أعمال التمرد الموجبة لفسخ العقود...

وضع شبيه من حيث بشاعته لعاملات ضيعات الورود، تلك الورود التي تشعرنا بالبهجة المسقية بالبؤس؛ وكذا عاملات الصناعة الغذائية والزراعة المستنزفة للثروة المائية بالمغرب، هؤلاء اللواتي ينقلن للكدح في ناقلات البضائع والبهائم، وهو وضع شبيه في عمومياته لرفيقاتهن في قطاع النسيج، هذا القطاع النسائي بامتياز والذي يعرف فيه وقت الانطلاق إلى العمل فقط، أما وقت العودة فعلمه عند الباطرون، ساعات عمل إضافية يجدن بها على الرأسمال الذي لا يكف عن البكاء والنداء: هل من مزيد؟ وحين يتأخر العامل في الصباح الموالي عن الالتحاق ولو بنصف ساعة فسيكون محظوظا إن تم توبيخه مع الاكتفاء باقتطاع ضعف مدة التأخر من أجرته، فالمرجح هو إرجاعه لمنزله في انتظار اليوم الموالي، علما أن التغيب لمدة أربعة أيام خطأ جسيم مبرر للفصل حسب المادة 39 من مدونة الشغل، فلا ينبغي أن يؤخره أي هم عن نداء الرأسمال حين يصيح "حيا على الشقاء". توليد الأرباح أهم من كل الالتزامات ولو كانت حاجات الأولاد، وما حاجة العامل للأولاد، من منظور عصابة الرأسمال، ما داموا يفوتون عليها فرص نهب أكبر قدر ممكن من طاقة العبد المأجور، أما مقتضيات المادة 162 بشأن تجهيز غرف خاصة للإرضاع داخل المقاولة وإمكانية استعمالها روضا لأطفال العاملات فهو مجرد بند لرثاء نظام بلا أخلاق، وشهادة على إفلاس الوعي الأخلاقي البورجوازي تماما كما أفلس سياسيا واقتصاديا، إفلاس يجهد نظام العبودية نفسه لتأبيده بتشتيت جسم الإنتاج الاجتماعي ل "رئيس المجموعة" و"رئيس الفرقة" و"المراقب" و"المراقب العام" و... أسماء أخرى لتشظية وحدة العمال وتمتين الشروخ والتناقضات داخل الطبقة الواحدة ورشوة البعض لمراقبة البعض الآخر بزيادات ميكروسكوبية، كما كان تجار الرقيق يرشون الرؤساء المحليين لتمكينهم من اصطياد أشقائهم...

أما بشأن الحديث عن قطاع التعدين، فهو حديث عمن لا يستفيد من استخراج ثروات الأرض إلا أمراض القلب والشرايين والتنفس والغبار... وفي هذا الصدد وتحديدا بمنجم بوازار للكوبالت اضطر العمال لخوض نضالات لمدة ست سنوات للزيادة فيما يخصص لهم من الصابون؛ في أنفاق الموت المعتمة التي تغيب فيها التهوية والإنارة تضيع حيوات وتطمر، وتتكرر حالات الاحتجاز بالانهيارات لأن مراقبة مدى استيفاء المقاولة لشروط الشغل مجرد سطر ضمن في مدونة بلا أنياب، فبالأحرى التوفر على طبيب شغل طيلة ساعات الشغل بالنسبة للمؤسسات التي تشغل ما لا يقل عن خمسين أجير وتلك التي تعرض العمال لمخاطر الأمراض المهنية كما هي مقتضيات المادة 304 من مدونة الشغل، وعلى أي فإن "الأكثر ربحا لأرباب قطاع التعدين هو أن يعمل العبيد حتى الموت وحتى إن كان الموت في سن مبكرة فذلك أفضل من أن يعيشوا إلى سن الشيخوخة والعجز، تماما كما كان منطق أصحاب المزارع الكبيرة في جزر الهند الغربية في علاقتهم بالعبيد؛ وبذلك فإن حال عبيد القرن الواحد والعشرين كحال رفاقهم منذ أربعة قرون، فكل ما يعرفونه عن المشغل هو اسمه، أما باقي البيانات والمعلومات فلا حاجة لهم بها، بل قد يكون التطفل عليها مغامرة مكلفة، حتى تواريخ أداء الأجور والنظام الداخلي للمؤسسة وبيانات الضمان الاجتماعي والهيئة المؤمنة ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية وبطاقة الشغل وهلم جرا فهم محرومون من معرفتها، أما تسريحهم فيدشن بمجرد ظهور أعراض بعض الأمراض المهنية عليهم ليتدبروا أمور تطبيبهم بأنفسهم، أما جروحهم فهي لا تعد حوادث شغل، فالرجال لا يتوجعون مهما غارت الجروح...

3 هل من مقاومة لهذا الوضع البئيس وكيف تتم؟

إن الانحطاط الرأسمالي في سعيه وراء الربح لم يغرق إلى هذه الأعماق الرهيبة من الوحشية بمثل ما يحدث في هذا القرن، ومما يزيد الوضع قسوة هو أن البيروقراطيات النقابية المركزية باسم "النقابة المواطنة" المدافعة على مصالح وطن المستثمرين والاستثمار تخلت عن الدفاع على المصالح المادية والمعنوية للعمال ونزعت الثقة لدى العمال من القوة التي تمثلها وحدة صفهم، فهي لا تدعم التضامن العمالي ولا تتحرك ميدانيا من أجل تدعيم التلاحم العمالي ونبذ التشرذم، تحركاتها محسوبة بالميلمتر من أجل مكاسب تافهة أحيانا، وهي لا تكون جادة إلا إذا تعلق الأمر بإفشال إضرابات بعضها البعض؛ ومع ذلك فإن اتجاه ظروف الاستغلال الطبقي نحو الأسوأ لن يسعف الرأسمال في استمرار توحشه للأبد ولا ببيروقراطيته الطفيلية من حراسة مصالح النخاسين مهما طال الأمد.

منظمات من منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط تدعو لإلغاء المديونية واسقاط اتفاقيات التبادل الحر

لمواجهة تفشي جائحة كورونا وعواقبها الجسيمة:
ضرورة إحداث قطيعة مع أدوات الهيمنة الامبريالية على شعوبنا: المديونية واتفاقيات "التبادل الحر"

أصدرت مجموعة من الحركات الشعبية المناضلة بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط/المنطقة العربية نداء يوم 21 ماي الحالي، تطالبت فيه بإلغاء الديون وإسقاط إتفاقيات التبادل الحرّ . وذلك من أجل مواجهة التداعيات الإجتماعية المنتظرة على شعوب المنطقة جراء إنتشار جائحة كورونا. وطالبت "بوقف أحادي وسيادي لخلاص الديون العمومية" وإلغاء سداد القروض الصغرى الخاصة بالفئات الشعبية، وصغار المنتجين والفلاحين. وكذلك بإلغاء إتفاقيات التبادل الحرّ، بما فيها ما يعرف بإتفاقية "الأليكا" بنسبة لتونس والمغرب.

كما دعى أصحاب المبادرة إلى تشكيل لجنة شعبية واسعة للتدقيق في مديونية دول المنطقة، والعمل على " عقد منتدى بعد إنتهاء الجائحة لتعميق النقاش وتبادل الخبرات من أجل توسيع النضال ضد المديونية والإتفاقيات". مؤكدين على ضرورة إحداث قطيعة مع أدوات الهيمنة الامبريالية على شعوب المنطقة: المديونية واتفاقيات "التبادل الحر"

ومما جاء في نداء المنظمات أيضا:

تعاني شعوب منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط/المنطقة العربية محنة كبيرة في ظل الأزمة الصحية العالمية التي نتجت عن جائحة فيروس كورونا. هذه الأخيرة كشفت عمق الدمار الذي سببته الرأسمالية للبشر والطبيعة. وتحاول الطبقات المهيمنة ضمان تحقيق الأرباح للمقاولات والمصارف الكبرى على حساب الطبقة العاملة (بمفهومها الواسع) وصغار المنتجين. ويوجد هؤلاء في الصفوف الأمامية لتحريك عجلة الإنتاج مخاطرين بحياتهم في أبشع شروط الاستغلال. وتزيد ضرورات الحجر الصحي من معاناتهم في ظل قطاع صحي عمومي دمرته السياسات النيوليبرالية. وحيث تتحمل النساء بشكل خاص أعباء هذه الوضعية الاستثنائية سواء بأماكن العمل أو بالمنازل.

وتضيف المنظمات والحركات وشبكات النضال الممثلة لمختلف الشرائح الكادحة من عاملات، عمال، نساء، شباب، قوميات وأقليات مضطهدة، في بيانها أنه تراكمت طيلة أزيد من أربعين سنة تجارب النضال الشعبي ضد سياسات الاستعمار الجديد والتبعية والتبادل غير المتكافئ التي فرضت علينا من قبل مراكز القرار الامبريالية، وبتواطؤ الحكومات والأنظمة السياسية القائمة ببلداننا. وقد انفجرت على شكل سيرورة ثورية عارمة بدأ طورها الأول مع الثورة في تونس؛ مصر؛ اليمن؛ ليبيا وسوريا (نهاية 2010- بداية 2011)، وطورها الثاني مع الثورة في السودان؛ الجزائر؛ لبنان والعراق (نهاية 2018 - بداية 2019)، إذ عبرت الجماهير في الشوارع والميادين عن إرادتها بالانعتاق من الظلم والاستبداد، وطالبت بالحرية والعدالة الاجتماعية.

كما عبرت عن تشبثها بمطالب هذه السيرورة الثورية وسعيها لتحقيقه. وعن رفضها استغلال جائحة كورونا لترسيخ الثورة المضادة والقضاء على تطلعاتنا الديمقراطية، ورفض استمرار الخيارات النيوليبرالية التقشفية التي تعمم الفقر والبطالة وترسي إطارا عاما من اللامساواة الاجتماعية. أكثر من أي وقت مضى، وبصورة ملحة جدا، تطرح علينا ضرورة تكثيف التعاون والتفكير الجماعي لوضع أسس مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية الذي طالبت به الشعوب في الشوارع والميادين بمختلف بلدان منطقتنا.

كما دعت للتعبئة من أجل إلغاء الديون العمومية بصفتها " نظام نهب لثرواتنا وإخضاع شعوبنا للنظام الإمبريالي العالمي. فخدمات الدين تمتص سنويا أضعاف الميزانيات الاجتماعية ببلداننا، فيما يتضاءل بصورة كبيرة جدا الانفاق الصحي العمومي عن المستويات الدنيا التي حددتها المنظمة العالمية للصحة. فلا بد من وقف تسديد الديون العمومية لتوفير السيولة المالية الضرورية لمواجهة تفشي وباء كورونا والتصدي للأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي سيعمّقها. كما وجب وقف جميع أشكال خصخصة الخدمات العمومية، ومنح الأولوية لتطوير قطاع صحي عمومي، وتطوير أنظمة رعاية صحية وطبية مجانية وجيدة".

وأكد النداء على أن إلغاء الديون العمومية سيؤدي حتما الى ضرورة القطيعة مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. فقد ساندت هاتان المؤسستان الأنظمة الديكتاتورية في منطقتنا، واصطفتا الى جانب القوى الامبريالية الكبرى والدولة الصهيونية في فلسطين المحتلّة لكبح السيرورة الثورية، وواصلتا تعميق المديونية وتكييف اقتصاداتنا لخدمة الشركات متعددة الجنسيات وكبار المضاربين الماليين عالميا. فانعتاق شعوبنا من نير الاستبداد لن يكتمل دون إحداث هذه القطيعة مع مراكز القرار الامبريالي"...

ووقع على البيان عدة منظمات سياسية ونقابية وحقوقية وحركات اجتماعية من مختلف بلدان المنطقة المغاربية والعربية

اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة تدين إمعان بعض الأنظمة في التطبيع

أدانت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، إمعان بعض الأنظمة الخليجية، ملمحة بالخصوص لنظامي الإمارات وقطر، في التطبيع مع العدوّ الإسرائيلي. حيث سارعت الإمارات لإرسال طائرات خاصة إلى المغرب، قبل نحو أسبوعين، لـ"تخليص" الإسرائيليين العالقين هناك، فيما أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن منحها تذاكر طيران مجانيّة للطواقم الطبية الإسرائيلية "تكريماً لجهودها في محاربة الجائحة"، مساويةً بينها وبين الطواقم الطبية الأخرى التي لعبت دورا في مواجهة الجائحة.

وأكدت اللاجنة في بيان لها "إنّ محاولة استغلال الجائحة لتبرير هذا الإمعان في التطبيع الرسمي بين بعض الأنظمة الخليجية الاستبدادية مع النظام الإسرائيلي لا تنطلي لا على الشعوب الشقيقة التي تحكمها هذه الأنظمة ولا على شعبنا الفلسطيني، فالشعوب العربية بغالبيتها الساحقة ترفض التطبيع مع العدوّ بأي عذر". معتبرة أنه لا يُمكن النظر إلى هذا التفاقم في التطبيع، الذي يصل حد الخيانة لقضية العرب المركزية، إلا كتتويج لعقود من العلاقات التطبيعية السرّية والعلنية، والتي شملت العلاقات الاقتصادية والعسكرية والتجارية والرياضية والسياسية. كما لا يمكن فهم هذا التطبيع الفالت من عقاله بمعزل عن التطبيع الرسمي الفلسطيني، وأسوأ أشكاله ما يسمى بـ #التنسيق_الأمني" مع العدوّ و"لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي"، وكلاهما يخالف قرارات منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

واشار البيان إلى أنه على الرغم من الطلب الإماراتي بالحفاظ على السرّية التامة، كمن يعلم أنه يقوم بجريمة في السر، فضح مقطع فيديو مسرّب من أحد الإسرائيليين الذين تم نقلهم في هذه الرحلات المستور. وحتى عند محاولته الخروج من "الورطة المسرّبة" بإرسال مساعدات طبية للفلسطينيين، في محاولة لتلميع التطبيع السابق، حطّت طائرة تجارية إماراتية تابعة لشركة "اتحاد"، المحمّلة بالمساعدات إلى الفلسطينيين، في مطار اللد "بن غوريون"، في رحلة تطبيعية تعد سابقة خطيرة. إن من يريد أن يقدم أي عون لشعبنا، عليه وقف التطبيع مع العدوّ، لا استغلال هذا الدعم للتغطية على خيانته لشعبه ولأمته.

وأعلنت لجنة المقاطعة أنّ شعبنا الذي ما زال صامداً في أرضه بعد أكثر من 72 عاماً من التهجير والعنصرية، ويقاوم القمع بكلّ السبل الممكنة، بغنىً عن أيّ مساعدات تأتيه عبر تطبيع أنظمة استبدادية تصرّ على طعن نضاله المستمرّ وتحكم شعوبها بالحديد والنار وتبدّد ثرواتها في حروبها الإجرامية في اليمن وغيره.

كما نبه بيان لجنة المقاطعة أن التطبيع الجوي مع العدو الصهيوني ليس الأوّل من نوعه، بل كان النظام السعودي الاستبدادي سباقاً إليه، عندما فتح مجاله الجوي أمام الطائرات المسافرة بين الهند ودولة الاحتلال للمرور عبره قبل عامين، ولن يكون الأخير، إلا إذا تصدّت الشعوب العربية الشقيقة لهذه الأنظمة.

ودعت اللجنة الشعوب الشقيقة في الخليج بإدانة هذا التطبيع الوقح، وتصعيد الضغط الشعبي ضدّه حيثما أمكن. فعلى الرغم من التغيرات الجيوسياسية، تمضي حركة المقاطعة (BDS) في تحقيق المزيد من النجاحات والانتصارات حول العالم لعزل النظام الإسرائيلي، وفي فضح التطبيع الرسمي وغير الرسمي والتصدّي له بدعم شركائها وحلفائها في الوطن العربي.

من وحي الأحداث

قضايا خاطئة عن الاشتراكية

التيتي الحبيب

ساهمت الأحزاب الاشتراكية التي قطعت صلاتها مع الطبقة العاملة في ترويج أفكار مغلوطة عن الاشتراكية كما صاغتها الحركة الشيوعية. ومن بين هذه الأفكار قضيتان تحتلان في المدة الأخيرة صدارة النقاش والخطابات.

الأولى

تلك التي يدعي حاملوها النضال من أجل عدالة التوزيع أو التوزيع العادل للثروة. إنه شعار مضلل، لأن أصحابه يوهمون الطبقة العاملة والكادحين بإمكانية تحقيق التوزيع العادل للثروة في ظل دولة الكتلة الطبقية السائدة. أي في ظل استمرار تركيز ملكية وسائل الإنتاج في يد كمشة من البرجوازيين وملاك الأراضي الكبار. فكيف سيتحقق التوزيع العادل للثروة بينما يملكها أصحاب وسائل الإنتاج وهم حفنة من الاحتكاريين تحميهم دولتهم القائمة؟

الثانية

تلك التي يدعوا أصحابها إلى تحول الدولة القائمة إلى دولة اجتماعية. هذه الدعوة توهم الطبقة العاملة وعموم الكادحين بأن جهاز الدولة محايد ويقف على نفس المسافة من الطبقات. ولذلك يكفي الضغط عليه حتى تتغير طبيعته ويصبح دولة اجتماعية تخدم القطاع العام والمجتمع وتنمي مصالح عموم الشعب وتأخذ من الأغنياء وتوزع ثروتهم على عموم الشعب. إن هذا وهم وخداع لأن الدولة القائمة هي دولة وجهاز سلطة الكتلة الطبقية السائدة. هذه الدولة تسهر على تنمية مصالح السادة وتضغط وتقمع الأغلبية المنتجة للثروة.

من يدعي أن هذه الخطابات تمثل الفكر الاشتراكي فهو مخادع ومراوغ.

لن يتحقق التوزيع العادل للثروة بدون استحواذ المنتجين المباشرين على ملكية وسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية. ولما يتحقق ذلك تفتح طريق التوزيع العادل للثروة وهو طريق طويل وشاق يتحقق لما تنتفي الطبقات الاجتماعية ومعها الاستغلال الطبقي.

أما عن الدولة الاجتماعية فهي بدورها لن تتحقق إلا بإسقاط الدولة الاستغلالية الاستبدادية، جهاز سلطة الكتلة الطبقية السائدة، وتعويضها بدولة السلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية، التي تمثل أغلبية الشعب وتفتح طريق الاشتراكية. وفي خضم هذه السيرورة تناضل الطبقة العاملة من أجل انتزاع المطالب والمكتسبات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية الجيدة والمجانية وهذا نضال يتطلب النفس الطويل والكثير من التضحيات، وكل مكسب تحققه الجماهير يسمح برفع وعيها، وفي ذات الوقت يضعف العدو الطبقي، في انتظار توفر الشروط للانقضاض عليه، عكس ما يدعوا له أصحاب الدولة الاجتماعية القوية والتي يعتبرونها ممثل الوطن والوطنية.